المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

استثمار الثروات المعدنية في ولاية فزّان
بين مساعي الشركات الأجنبية والآمال الوطنية (1951–1969م)

*هَرْفِيّة محمود علي محمّد[1]

[1]بقسم التاريخ، جامعة ليبيا المفتوحة

ملخّص البحث

يتناول هذا البحث جهود استثمار الثروة المعدنية لولاية فزّان في العهد الملكي. وتكمن أهمية البحث في اعتماده على الوثائق الأصلية التي تبيّن آمال وخطط الحكومة الليبية لاستثمار تلك الثروات، وقد قُسّمت الدراسة إلى مبحثين؛ بيّن الأوّل البعثات الاستكشافية التي سعت للبحث والتنقيب عن تلك الثروات المعدنية، والقوانين واللوائح المنظّمة لأعمالها، وماهية تلك الثروات المعدنية المستكشفة في المنطقة؛ في حين ناقش الثاني شروط التعاقدات الحكومية مع الشركات الأجنبية التي طلبت الحصول على امتيازات التنقيب، ومداولات تلك التعاقدات ومآلاتها. وقد توصّل البحث إلى أنه نتيجةً لعديد الصعوبات الفنية واللوجستية لم تتحقق حتى نهاية فترة الدراسة نتائج إيجابية ذات بالٍ لتلك الجهود والآمال.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات الأجنبية، الثروة المعدنية، العهد الملكي، خام الحديد، فزّان، وادي الشاطي.

Investing mineral resources in Fezzan region between endeavors of foreign companies and national hopes (1951-1969)

*Harfiya M. Mohamed[1]

[1]Lecturer, Department of History, the Libya Open University

Abstract

This study deals with the exploitation of the mineral resources of Fezzan region during theroyal era of Libya. The importance of this research lies in its reliance on the original documents that show the hopes and plans of the Libyan government to invest those resources. The study was divided into two sections; the first one discussed the early exploratory missions that sought to search and explore for mineral resources, the laws and regulations governing those operations, and the nature of those mineral resources explored in this region, while the second section discussed the terms of government contracts with foreign companies that requested exploration concessions, and the deliberations of those contracts and their outcomes. The research concluded that, as a result of many technical and logistical difficulties, no significant positive results of those efforts and hopes were

achieved during the study period.

Keywords:Fezzan Province-Foreign concessions-Iron-ore deposit-Kingdom of Libya

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني harfyia@gmail.com

– المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل25–26 نوفمبر 2024– جامعة فزان

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

المقدمة

بيّنت التقارير المبدئية ونتائج الدراسات والمسوح الاستكشافية للعديد من البعثات الأجنبية، وبعثات البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن منطقة فزّان – الإقليم الجنوبي للمملكة الليبية – تزخر بثروات طبيعية، وأن رمالها تحوي موارد معدنية كالنفط والغاز، ومعادن كالحديد والزنك والفوسفات؛ إضافةً إلى اليورانيوم والذهب. غير أن استثمار تلك الثروات يحتاج إلى خبراتٍ متقدّمة، وتقنياتٍ متطوّرةٍ، ورؤوس أموالٍ طائلة كانت تفتقر إليها المملكة الليبية الوليدة حديثة النشأة ضعيفة الموارد؛ لذا لم يكن أمام الدولة مفرٌّ من اللجوء إلى الشركات الأجنبية؛ فأعطت لتلك الشركات امتيازاتٍ للبحث والتنقيب والإنتاج بما يحقّق إغراءها بالاستثمار من جهةٍ، وبما يضمن الاستفادة العادلة للدولة الليبية من ثرواتها من جهةٍ أخرى؛ لذا جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على تلك الجهود ومآلاتها.

تحدّدت بداية الإطار الزمني للبحث بالعام 1951م مع بداية العهد الملكي وانتهت بنهايته في العام 1969م. وقد سعى البحث للإجابة عن جملة من التساؤلات منها: ما الثروات الطبيعية الكامنة في باطن الأرض في إقليم فزّان التي كشفت عنها جهود الاستكشافات سواءً ما كان منها عرضيّاً أو مُخطّطاً له؟ وما الجهود الوطنية لاستثمارها؟ وهل كان للدولة الليبية استراتيجيةٌ واضحةٌ لكيفية استثمار هذه الثروات ولكيفية التعامل مع الشركات الأجنبية المستثمرة؟ وما القوانين والضوابط التي وُضِعت لضمان الاستفادة الوطنية القصوى من تلك الثروات وتفادي توغّل الشريك الأجنبي؟ وما الصعوبات والمعوّقات التي واجهتها السلطات في تحقيق أهداف الاستثمار الأمثل لتلك الثروات؟

انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدولة الليبية في تلك المرحلة كانت لديها النية الصادقة لاستثمار تلك الموارد والثروات، وتحقيق أقصى استفادة منها لخدمة البلاد، غير أن ضعف الإمكانيات الفنية والمالية كان عائقاً يحول دون ذلك.

وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة. خُصِّص المبحث الأول لمناقشة الثروة المعدنية في ولاية فزّان (الاستكشافات، والضوابط، والأنواع). أمّا المبحث الثاني فعُنِي بالتعاقدات الحكومية مع الشركات الأجنبية لاستثمار الثروات المعدنية في ولاية فزّان (الآمال، والمساعي، والمآلات).

وقد اعتمد البحث في مراجعه بشكلٍ أساسي على وثائق المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية؛ إضافةً إلى عدد من التقارير والمصادر والمراجع الأخرى ذات العلاقة.

المبحث الأوّل: الثروة المعدنية في ولاية فزّان (الاستكشافات، والضوابط، والأنواع)

يحتل إقليم فزّان الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا، ويمتد بين جبل السودا والحمادة الحمرا شمالاً، ومرتفعات تمو وتيبستي جنوباً، ومرتفعات الهاروج شرقاً، وجبل تاسيلي آجر غرباً. ويضم الإقليم عدداً من الواحات الطبيعية المتناثرة التي تُعد امتداداً لواحات الشطر الأوسط من الصحراء الكبرى؛ مثل: وادي الشاطي، ووادي الآجال، ووادي الحكمة، والحفرة، ووادي تنزوفت، وغيرها[1].

[1] للمزيد يُنظر: جمال الدين الدناصوري، جغرافية فزّان (دراسة في الجغرافية المنهجية والإقليمية)، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967م، ص 31–33؛ عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008م، ص 82، 83.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وقد بدأت عمليات البحث والتنقيب عن المعادن في ليبيا منذ العام 1835م عن طريق البعثات الجغرافية والرحّالة الغربيين الذين كانوا يزورون المنطقة ويسجّلون مشاهداتهم، ويعود أول اتفاق رسمي لاستغلال هذه الثروات إلى العهد الثاني من الحكم العثماني؛ حيث أُنشئت في مرسيليا شركة تهدف لاستكشاف واستغلال الكبريت في منطقة سرت، ووقّعت هذه الشركة عقداً مع الوالي سيف النصر عبدالجليل؛ غير أن الشركة لم تُكمِل عملها وتخلّت عن العقد بعد حصولها على تعويضٍ مناسب[1]. وفي 1852م أعلنت إحدى البعثات عثورها على طبقاتٍ من الفحم الحجري والفضة، وقرّرت أن هنالك حاجةً لإجراء المزيد من التجارب عليها للوصول إلى نتائج أكثر إيجابية[2]. وفي 1908م حصل الوالي العثماني حسن حسني باشا على تصريحٍ من الباب العالي لتأسيس شركةٍ لإنتاج الفوسفات برأسمال أوّلي قدره مليون فرنك بالمشاركة مع مصرف دي روما؛ غير أن المصرف قام لاحقاً بشراء أسهم الشركة[3]، وفي ذات الفترة جاءت لجنة فرنسية إلى طرابلس للبحث عن مناجم الفوسفات ومعها أمرٌ من نظارة الداخلية العثمانية؛ الأمر الذي أدّى إلى احتجاج الإيطاليين الذين اعتبروا ذلك إهانةً وتعدّياً على حقوقهم[4].

خلال الاحتلال الإيطالي للبلاد، تم وضع خطط للبحث والتنقيب عن النفط والمعادن في البلاد خصوصاً بعد ظهور إشاراتٍ لوجود النفط بمحض الصدفة في عام 1914م من خلال انبعاث غاز الميثان من إحدى الآبار التي تم حفرها بحثاً عن المياه في منطقة سيدي المصري[5]. وقد نُشرت خريطة جيولوجية لليبيا بمقياس 1,300,000 من قبل البروفيسور الإيطالي ديسيو (Desio) في 1930م وبناءً على هذه الخريطة، رفعت السلطات الإيطالية المحلية في ليبيا تقريراً لموسوليني يفيد باحتمالية كبيرة لتحقيق اكتشافات نفطية في البلاد. وفي عام 1943م نُشر تقرير ذُكرت فيه بشكل موجزٍ وعابرٍ احتمالية وجود خام الحديد (الهيماتيت) في منطقة وادي الشاطي[6] في شكل طبقاتٍ بسمك 1 متر؛ غير أن التقرير ذكر أن البُعد الجغرافي لمواضع تلك الخامات عن منافذ التسويق والاستهلاك يحد إمكانية الاستغلال الفعلي لها. ولم تكتمل عمليات التنقيب الإيطالية نتيجة قلّة إمكانياتهم المالية، وانشغالهم بالحرب العالمية الثانية التي انتهت بخروجهم من الأراضي الليبية وبداية عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية[7].

خلال فترة الإدارة الفرنسية لفزّان، مُنِحت تراخيص لشركات فرنسية لإجراء عمليات استطلاعٍ عن النفط والمعادن في إقليم فزّان؛ وفي ذات الوقت قدّم الجيولوجي الفرنسي كيليان (Kilian) (1922–1997م) تقريراً

---

[1] يُنظر: أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ترجمة: خليفة التليسي، ط. 2، تونس و ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1991م، ص 445.

[2] المصدر نفسه، ص 446، 447.

[3] نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث (منتصف القرن السادس عشر– مطلع القرن العشرين)، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م، ص 388، 389.

[4] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط. 4، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2003م، ص 44.

[5] جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب: عبدالحفيظ الميار، أحمد اليازوري، ط. 2، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1991م، ص 273.

[6] Goudarzi, G. H. & Tschoepke, R. (1968). A Geologic Report of the Iron Deposit of the Shatti Valley Area of Fezzan, Kingdom of Libya, Ministry of Industry, pg. 12.

[7] علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956–1969م، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1973م، ص 29، 30.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

للحكومة الفرنسية أشار فيه إلى أن منطقة فزّان غنية بالنفط؛ غير أن تلك الجهود ظلّت جهوداً نظريةً، ولم تتحوّل إلى عمليات أو مشاريع على أرض الواقع[1].

باستقلال البلاد في ديسمبر 1951م وصدور الدستور الليبي للمملكة الليبية الذي نصّ في المادة رقم (38) منه على جعل الاحتكارات والامتيازات والثروات في باطن الأرض من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات؛ بحيث تختص الحكومة الاتحادية بالتشريع وتتولى حكومات الولايات التنفيذ[2]. ورغبةً من الدولة الوليدة في الحفاظ على ثرواتها الطبيعية فقد أصدرت العديد من اللوائح المنظّمة لاستغلال تلك الثروات؛ منها اللائحة رقم 4 الصادرة في 4 مارس 1952م التي تحظر حيازة أسلاك النحاس بدون ترخيصٍ، وحظر بعض المواد المعدنية المصنوعة من المعدن[3]. وفي ولاية فزّان، أقرّ المجلس التنفيذي للولاية في جلسته المنعقدة في 3 مايو 1953م لائحةً للمحافظة على مادة النطرون[4].

ولأجل الإسراع في استثمار الثروات الطبيعية في البلاد خصوصاً مع افتقارها للموارد المالية، وحاجتها الملحّة للحصول على موارد للدخل القوميّ، وتشجيعاً للشركات الأجنبية وحثّها على المجيء للبلاد والكشف عن الثروات المطمورة في باطن أرضها، أصدرت الحكومة الليبية القانون رقم 9 في 5 سبتمبر 1953م والذي عُرف بـ(قانون المعادن) الذي نصّ على أن كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملكٌ للدولة الليبية، ولا يجوز لأحد أن ينقّب عن هذه المعادن أو يستخرجها أو يستثمرها أو يحصل عليها إلا بموجب ترخيصٍ أو احتكارٍ يُمنح بمقتضى هذا القانون[5]. وقد نظّم هذا القانون كيفية تقديم طلبات التنقيب والاستثمار؛ فقد حدّد القانون سلطة أعضاء التراخيص وأيلولة العوائد والأتاوات، ومنح الولاة في الولايات حقّ إصدار رخص التنقيب، وكفل حقّ وزير الاقتصاد الوطني في الاعتراض قبل إصدار القرار. أما العوائد المترتبة على التراخيص، فقد نص القانون على توزيعها حسب اتفاقٍ يجرى بين الولاة وبين وزير الاقتصاد الوطني[6].

وقد كان قانون المعادن بحقٍّ نقطة الانطلاق لتقنين عمليات البحث والتنقيب عن المعادن. وفي ظل هذا القانون حصلت تسع شركات عالمية على تراخيص استطلاع في الأراضي الليبية[7]. وقد استمر العمل بهذا القانون وتلك التراخيص قرابة العامين، تمكّنت خلالها تلك الشركات من اختيار مناطق امتيازاتها حتى 21 أبريل 1955م؛ حيث صدر المرسوم الملكي رقم 25 لسنة 1955م بشأن إقرار (قانون البترول). زخر قانون البترول بعديد المزايا

---

[1] عبدالرزاق المرتضي، التشريعات النفطية الليبية، (التشريعات الإسلامية)، ط. 2، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982م، ص 23.

[2] المملكة الليبية المتّحدة، الدستور الليبي، عدد خاص من الجريدة الرسمية الصادر في 8 أكتوبر 1951م.

[3] يُنظر: جريدة برقة الرسمية، ملحق رقم 33، 19 مارس 1953م، ص 1، 2.

[4] الجريدة الرسمية لفزّان، العدد 4 الصادرة في 1 يونيو 1953م، ص 19-21.

[5] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، العدد 7-8، مجلد 3-8، سبتمبر 1953م؛ طرابلس الغرب، عدد خاص، س/ 11، 10 سبتمبر 1953م، ص 1.

[6] يُنظر المصدر نفسه، الفقرات 4-5.

[7] عن أسماء تلك الشركات وجنسياتها يُنظر: عبدالأمير قاسم كبة، المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بغداد، المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية، 1967م، ص 90-93؛ شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي (1953-1970م)، بيروت، معهد الاتحاد العربي، 1985م، ص 21، 22.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

المالية للشركات والاعفاءات من الرسوم، ومنحها حقوق الاستخدام المباشر للعمّال والآلات. وفي ذات الوقت تضمّن القانون الكثير من الضمانات التي تذكي المنافسة بين الشركات معطياً الحكومة الحق في إنهاء عقود الامتياز للشركات المتراخية والمتهاونة في تنفيذ التزاماتها[1]. وبناءً عليه، تم تأسيس (لجنة البترول)؛ وهي لجنة ذات شخصية اعتبارية عامّة مستقلة لها ميزانية منفصلة ملحقة بالوزارة المختصّة. وقد كانت هذه اللجنة تتكون من عضو عن كل ولاية من الولايات برئاسة المحامي أنيس مصطفى القاسم[2].

أما عن المعادن المستكشفة في إقليم فزّان بعد الاستقلال، وكيفية تعامل الدولة حيال التنقيب عنها واستغلالها؛ فقد تنوّعت الخامات المعدنية المعثور عليها في المنطقة من النطرون إلى الحديد إلى اليورانيوم كالتالي:

1. النطرون:

وهو معدن طبيعي يتكون من مزيج من ملح كربونات الصوديوم وبيكربونات الصوديوم بالإضافة إلى كميات من كلوريد الصوديوم وكبريتات الصوديوم؛ تتكتل جميعاً في شكل كتل شفافة وطبقاتٍ رقيقة من البلّورات. ويرى البعض أن النطرون ليس سوى رواسب سبخية نتجت عن جفاف البحيرات. ويستخدم النطرون في تجفيف وحفظ الأسماك، وفي تصنيع المبيدات الحشرية، ويستعمل كذلك كمُجفِّفٍ ومُنظِّف في صناعة الجلود[3] وغيرها. وقد حرصت حكومة ولاية فزّان على هذا المعدن؛ فأقرّت في مايو 1953م نظاماً للمحافظة على معدن النطرون نص على تعيين مراقب على البحيرات التي تنتجه، والإشراف على استخراجه، وتخصيص أفرادٍ من الشرطة لحراسته، وتحديد العدد اللازم من العمالة لاستخراجه وتحميله، وتحديد أجورهم؛ على أن يفتح الوالي اعتماداتٍ ماليةٍ للتصرف في الفائض منه[4]. وبناءً عليه، صدرت لائحة تنظيمية خاصّة نصت على أن النطرون هو من أهم المعادن في ولاية فزّان، وأن المحافظة عليه من أهم واجبات الإدارة، وأن للولاية حقّ التصرّف في إنتاجه وبيعه بالمزاد العلني؛ فلا يجوز لأي شخصٍ في فزّان حيازة أو اقتناء النطرون إلاّ عن طريق الشراء من الإدارة. ومنعت اللائحة تصدير النطرون خارج الولاية إلا بإذنٍ خاصٍّ صادر منها "... ويعد سارق كل من يحاول الحصول على كمية من النطرون بطرقٍ غير قانونية، وتقع مصادرة أي وسيلة نقل تضبط حاملةً للنطرون بطريق غير قانونية"[5]. والجدير بالذكر أن النطرون الفزّاني قد شكّل في بدايات المملكة المورد الرئيس لدخل ولاية فزّان، فقُدّر إنتاجه بنحو 15 طناً في السنة، وقُدّرت مبيعاته في الفترة 1952–1954م بنحو 20500 جنيه ليبي[6].

---

[1] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد 4، السنة الخامسة، 19 يونيو 1955م.

[2] يُنظر: الجريدة الرسمية، العدد 7، 13 أغسطس 1955م، وأنيس القاسم هو محامي قانوني من أصل فلسطيني عمل مستشاراً بوزارة الاقتصاد ثم رئيساً للجنة البترول ثم أصبح مدير شركة المصادر الأفريقية (افريسكو) التي وقّعت عقد امتياز لاستغلال الحديد في منطقة وادي الشاطئ في 1962م، يُنظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، عقد امتياز استغلال خام الحديد بولاية فزّان، 19 مارس 1962م.

[3] للمزيد يُنظر: جمال الدين الدناصوري، مصدر سابق، ص 294، 295.

[4] الجريدة الرسمية لفزّان، العدد رقم 4، 1 يونيو 1953م، ص 19–21.

[5] المصدر نفسه، ص21–23.

[6] المملكة العربية المتّحدة، ليبيا الاقتصادية (وزارة الاقتصاد الوطني) بمناسبة المؤتمر السادس للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية المنعقد في ليبيا بتاريخ 18 أكتوبر 1956م، المطبعة الحكومية، 1956م، ص 166.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وقد كان النطرون يُباع بالمزاد العلني؛ حيث يتم الإعلان عن كمياته وأسعاره في الصحف المحلية[1]. وكان النطرون يُنقل عن طريق الإبل إلى مدينة سبها، ومنها يُنقل بالسيارات إلى مدينة طرابلس. ونظراً للفوائد المتعددة للنطرون وأهميته؛ فقد اقترح أعضاءٌ من المجلس التشريعي لولاية فزّان في دورته المنعقدة في 16 فبراير 1955م ضرورة تخصيص حصة من إنتاج النطرون لاستهلاكها محلياً بدلاً عن استعمال مادة أخرى تسمّى التساشامة(*) "إن مادة النطرون المحلية بها فوائد كثيرة للطعام الذي يأكله غالبية هذا الشعب، ونظراً لأن المواطنين استعملوا في طعامهم مادة التساشامة التي تحتوي على كمية كبيرة من الأتربة الضارة لعدم وجود النطرون؛ وقد سبّب استعمال المادة المذكورة الأمراض المختلفة والأوبئة الضارة لهذا الشعب؛ لذلك اقترح أن يكون متجرٌ في كل متصرفية لبيع النطرون للأهالي حتى لا يُحرَموا منها، ويضطروا إلى استعمال التساشامة الضارة"[2].

2. الحديد:

بصدور قانون المعادن نشطت الشركات العالمية للحصول على تراخيص للبحث والتنقيب عنها في جميع أنحاء البلاد؛ فتواجدت في ولاية فزّان في 1954م ثلاث شركات كبرى للتنقيب عن النفط[3]. وفي ذات الوقت تولّت جماعات أخرى العمليات المسحية عن المعادن، فمثلاً درس (موليز فيوجا) في 1954م جيولوجية الصخور، والموارد المعدنية والهيدروليكية في منطقة وادي الشاطي، وبيّن أن رواسب الحديد موجودة في مناطق واسعة منها، وأنه مُكوّنٌ من عدة طبقات تتكشّف ما بين منطقة قيرة واشكدة، وسجّل وجود منطقة بطروخية(*) بسمك 1 متر يمكن تتبُّعها بسهولة مقدراً الاحتياطي الظاهر ما بين 5–10 مليون طن[4].

تلا ذلك قيام بعثات استكشافية أمريكية بإجراء عمليات تنقيب عن المعادن بطلب من الحكومة الليبية؛ حيث جاء في مراسلةٍ لوزير الاقتصاد الوطني: "... رداً على رسالتكم الموجّهة إلى مدير مكتب المناجم بالوكالة بتاريخ 17 سبتمبر 1955م حول مشروع التنقيب عن المعادن، فإنه يطيب لي أن أحيطكم علماً بأننا سررنا بأنكم بدأتم بالعمل للتحرّي عن المعادن تبعاً لرغبتنا في استثمار موارد البلاد الطبيعية"؛ لذلك فنحن نؤيد مقترحاتكم حول التنقيب عن مناجم الحديد في براك، وعن الأملاح الموجودة بالقرب من إدري، ونرى ضرورة الاهتمام بدراسة هذه الأملاح عن طريق حفر حفرة أو حفرتين عميقتين بحيث لا يغيب عن أبصاركم أي شيء ذو أهمية له علاقة بهذه الأملاح لدراستها"[5].

---

[1] على سبيل المثال: جريدة فزّان، ع/ 68، س/ 2، 13 يناير 1958م، ص 2؛ جريدة فزّان، ع/ 70، س/ 2، 17 يناير 1959م، ص 4.

(*) التساشامة: هو نوع من الملح الصخري يستعمل بديلاً لملح الطعام.

[2] محاضر المجلس التشريعي لولاية فزّان، الهيئة التشريعية الأولى، الدورة الثانية، 16 فبراير 1955م، البند 19، ص 15.

[3] طرابلس الغرب، ع/ 3283، س/ 12، 26 أبريل 1954م، ص 1، مقابلة مع نائب والي فزّان سيف النصر عبدالجليل.

(*) الصخر البطروخي هو صخر مكون من حبيبات تجتمع إلى بعضها البعض كتجمع بيض السمك في الهيئة المعروفة بالبطروخ.

[4] مركز البحوث الصناعية، المجموعة الفرنسية للدراسات، التقرير التصويري الشامل، مصدر سابق، ص 4.

[5] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف بعنوان المناجم والمعادن السياسية العامة والتشريع رقم م/و/3/4/19/أ/5، مراسلة من سالم لطفي القاضي وزير الاقتصاد الوطني إلى المستر فلويد لارسون رئيس لجنة لارك الفرعية لاستثمار الموارد الطبيعية، بتاريخ 5 أكتوبر 1955م، راجع الملحق رقم (1).

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وفي الفترة من يناير 1957م حتى يوليو 1958م زار الجيولوجي غوردن رئيس بعثة لجنة العمليات الأمريكية في ليبيا منطقة فزّان، واستطلع خامات الحديد في منطقة وادي الشاطي، وقد استغرقت دراسته قرابة العامين قدّم في ختامها تقريراً منفصلاً في 78 صفحة بالإضافة إلى 33 صفحة أخرى توضّح بالتفصيل تحليل الحديد وجودته، إضافةً إلى رسمه لخرائط توضيحية لأماكن وجوده، وقد أوضح التقرير وجود نحو مليون وستمائة وأربعة ملايين وثلاثمائة ألف (1,604,300) طن من الحديد[1]. وقد جُمعت معلومات الدراسة من 42 حفرة بلغ مجموع أعماقها 950 متراً على امتداد مسافة تبلغ 82 كيلو متراً، وتم إغلاق الحفر بإحكامٍ؛ كما تم تحليل 400 عينة في المختبر الكيميائي التابع للمصالح المشتركة الليبية الأمريكية[2]. وأظهرت هذه الدراسة إمكانية وجود ترسبات هامّة لخام الحديد، وقدّرت المساحة العينية لهذا المعدن بنحو 180 كيلومتر طولاً و15 كيلومتر عرضاً، وخامة الحديد في هذه المنطقة مشابهةٌ في الجودة لخامات أقطار شمال أفريقيا وأعلى درجةً من خامات أوروبا[3]. وقد فصّلت الدراسة نسبة تركيز الحديد في الخام الموجود في المنطقة، وقدّرت الاحتياطي من كل نوع منه كالتالي[4]:

درجة 45–50 % حديد	721.9 مليون طن
درجة 40–45 % حديد	1086.7 مليون طن
درجة 30–40 % حديد	1377.7 مليون طن
درجة 25–30 % حديد	226.6 مليون طن

وقد كانت نتائج هذه الدراسة مشجّعةً للحكومة الليبية، فسعت وزارة الاقتصاد الوطني إلى البحث عن مستثمرين لتلك الثروات؛ فراسلت السيد غوردن رئيس بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا في 12 مايو 1958م لمساعدتها مالياً في تغطية المتطلبات المالية لذلك. وقد جاء في مراسلتها: "... إن المعلومات الأوّلية التي استبقناها عن طريقكم حول وجود خامات الحديد المعدنية في فزّان والتي جاءت استطلاعات المستر فرستيخة –خبيرنا الجيولوجي– مؤيدةً لها دفعتنا إلى البحث عن مؤسسة ربما تهتم باستغلال الخامات المعدنية المذكورة"[5]. واتصلت وزارة الاقتصاد عبر مديرها العام بإحدى الشركات الألمانية وهي شركة (فريد قروب) المشهورة بصناعة الصلب وعرضت عليها الموضوع، حيث قامت الشركة بإرسال خبرائها إلى المنطقة، وكانت تقديراتهم مقاربة لتقديرات التقرير السابق: "... وعلى ضوء التقديرات التي وردتنا من الشركة والتي جاءت مقاربة لتقديرات خبيرنا الجيولوجي تبلغ

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، مذكرة بشأن عقد الامتياز من وزير الصناعة أبوالقاسم العلاقي إلى سكرتير عام مجلس الوزراء بتاريخ 16 يوليو 1962م، ص 2.

[2] بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، النص العربي، واشنطن، 1960م، الملحق الرابع، الموارد المعدنية، ص 263.

[3] محمّد عبدالرزاق مناع، كنوز العرب المطمورة: الكنوز المطمورة المهملة، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، 1979م، ص 44.

[4] مركز البحوث الصناعية، التقرير التصويري الشامل، مصدر سابق، ص 4.

[5] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات العامة بشأنها، ملف رقم ح/2/3، مراسلة رجب بن كاطو وزير الاقتصاد الوطني إلى السيد غوردن رئيس بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا بتاريخ 12 مايو 1958م، راجع الملحق رقم (2).

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

التزامات الحكومة الليبية من تكاليف هذا الاستطلاع حوالي 25000 ج. ل. عدا ما ستتكبده شركة قروب وهو 45 ألف مارك ألماني"[1]. ونظر لعدم توافر الموارد المالية للحكومة الليبية لتغطية حصّتها في الاستطلاع طلبت وزارة الاقتصاد المساعدة المالية من لجنة الإنشاء الليبية الأمريكية: "... وحيث أن هذه الوزارة لا يتوفر لديها في الوقت الحاضر الاعتمادات اللازمة لتغطية هذه النفقات وحيث أن لجنة الانشاء الليبية الأمريكية قد سبق وأن خصصت مبلغاً لمشروع التنقيب عن المعادن في ليبيا ذلك المشروع الذي تعتبر هذه الوزارة الوكالة المنفذة له، والمستر غوردن خبير بعثتكم الجيولوجي رئيسا له، فإننا نرجو تخصيص مبلغ 5000 ج. ل. من اعتمادات هذا المشروع للإنفاق على الأغراض الاستطلاعية التي ستقوم بها شركة فريد كروب... وإفادتنا بذلك في أقرب وقتٍ"[2]. وهنا يقصر ما هو متاحٌ من وثائق عن إعلامنا حول ما إذا كان هذا الاتفاق قد تم تنفيذه أم لا؟ وهل قامت الشركة بالاستطلاع؟ وهل ساهمت لجنة الانشاء الليبية الأمريكية في تمويل المشروع؟

3. اليورانيوم:

وهو من ضمن المعادن التي أثيرت النقاشات مُبكّراً حول وجودها ضمن الثروات الطبيعية في الجنوب الليبي؛ فقد تساءلت الصحف المحلية في 1959م عن احتمالية وجود اليورانيوم في ليبيا[3]؛ بل إن بعض الصحف الأجنبية قد تعرّضت أيضاً للموضوع؛ فقد نشرت (نيويورك تايمز) وهي إحدى أكبر الصحف الأمريكية مقالاً صرّحت فيه بوجود مادة اليورانيوم في منطقة أخرى من شمال أفريقيا هي ليبيا[4]. وقد أثار هذا التصريح حفيظة أعضاء من مجلس النوّاب فطرحوا تساؤلات في صورة استجوابٍ للحكومة عن مدى صحة هذه المعلومات. فقد طرح عضو مجلس النوّاب النائب عبدالمولى لنقي في جلسة مجلس النوّاب المنعقدة في 25 أبريل 1960م سؤالاً نصه: "... أُذيع في الخارج عن وجود معدن الأورانيوم بكمياتٍ كبيرةٍ في الأراضي الليبية، ولهذا أريد أن أسأل وزير الاقتصاد الوطني هل لوزارته أية معلومات عن وجود هذا المعدن الثمين في أراضينا؟ وهل هناك رقابة فعلية من جانب الحكومة على شركات التنقيب عن البترول العاملة في ليبيا لمعرفة ما تعثر عليه من معادن مختلفة أثناء عمليات البحث عن البترول؟"[5]. وكان ردّ وزير الاقتصاد الوطني باحتمالية وجود اليورانيوم في منطقتين بالجنوب الليبي فقال: "... يسرُّ الحكومة بأن تصرّح بأن الطبقة الجيولوجية التي يحتمل وجود اليورانيوم فيها هي نوع معين من صخور الجرانيت عثر عليها في منطقتين حتى الآن في ليبيا إحداهما بجبل فزّان بمنطقة وادي الشاطي بفزّان والأخرى بجبل العوينات بمنطقة تقع جنوب واحات الكفرة، وقد زار خبير الحكومة الليبية الجيولوجي المنطقة الثانية في السنة الماضية وجمع عينات من الصخور السطحية لتلك المنطقة وقد اهتدى الخبير إلى منطقة العوينات عند وقوعه صدفة على بعض التآليف الجيولوجية التي كان قد دوّنها بعض البحاثة الإيطاليين قبل الحرب الأخيرة. أما المعلومات التي حصلت عليها الحكومة عن جبل فزّان فقد استقتها من إحدى شركات البترول عن طريق لجنة

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

[3] جريدة فزّان، ع/ 113، س/ 3، 2 ديسمبر 1959م، ص 3.

[4] المملكة الليبية المتّحدة، محاضر مجلس النوّاب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الأول 1960م، مضبطة الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 1960م، ص 154.

[5] المصدر نفسه، ص 153.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

البترول خلال السنة الماضية مع عينة صخرية أُخذت من المنطقة"[1]. وبناءً عليه وعد وزير الاقتصاد الوطني بأن الحكومة سوف تجمع عينات من تلك المناطق، وتعمل على تحليلها بالاستعانة بمراكز أبحاث متخصصة، وسوف تُبلغ المجلس بنتائج تلك الأبحاث[2].

وفي معرض ردّه عن مدى رقابة الحكومة على شركات التنقيب عن البترول العاملة في ليبيا لمعرفة ما تعثر عليه من معادن مختلفة أثناء عمليات التنقيب عن البترول قال الوزير: "... تقضي نصوص أحكام قانون البترول الليبي بأن تبلغ شركات التنقيب عن البترول العاملة في ليبيا الحكومة الليبية بأي معلومات أو اكتشافات تدل على وجود معادن أخرى حالاً، وكذلك بأن تقدّم عن طريق لجنة البترول تقارير جيولوجية عن حفرياتها المختلفة"[3]، واستطرد بأن أحكام قانون المعادن تقضي بوجوب حصول جميع من يرغب في الكشف أو البحث أو التنقيب أو استغلال أي معدن آخر غير البترول في ليبيا على رخصةٍ بذلك، توافق عليها الحكومة الاتحادية والولاية المعينة؛ وهذه وسيلةٌ أخرى من وسائل المراقبة التي تستعملها الحكومة، وطمأن وزير الاقتصاد أعضاء مجلس النوّاب بأن الحكومة ساهرة على مصلحة البلاد، وتسعى جاهدة للمحافظة على ثرواتها، ولديها وسائل للمراقبة بما يحول دون أي تلاعبٍ أو سوء قصد بالنسبة لشركات البترول أو لغيرها من الشركات والأفراد[4]. غير أن ردود وزير الاقتصاد لم تُقنع النائب الذي تقدم بالسؤال فقال أنه عندما تقدّم بسؤاله كان يعرف الواقع، وأنه ليس هناك أي نوع من الرقابة على شركات التنقيب، وأنه قد وجّه سؤاله لأجل تنبيه المسؤولين بضرورة فرض رقابة فعلية على تلك الشركات[5].

واستنكر النائب ذيوع خبر وجود (اليورانيوم) في العواصم العالمية مثل واشنطن ولندن وباريس قبل علم الحكومة به متسائلاً متى تم اكتشاف هذه المادة في أراضينا؟ وفي أي مكان؟ ومن هي الشركة التي اكتشفتها؟ "... إنه سر خطير لا تعرفه إلا إدارة الاستخبارات الأمريكية، وأفراد قلائل في إحدى شركات البترول الأمريكية العاملة"[6]، ثم استطرد محذراً: "لا يا سادة إن تركككم الحبل على الغارب لهذه الشركات تمرح في أراضينا كما تشاء، وتأتي بمن تشاء، وتعلن ما تريد وتخفي ما تريد دون رقيب أو حسيب جريمة تحاسبون عليها. إن هناك بعض من الشركات تقوم بالتجسس في أرضنا، ومنها من يقوم بتموين جنود فرنسا من أراضينا فهل تعلم الحكومة بهذا؟..."[7]. ثم استدرك قائلاً: "إننا لا نعارض أن تقدم الحكومة التسهيلات المعقولة لهذه الشركات، غير أنه إلى جانب هذه التسهيلات يجب أن تكون للحكومة رقابة دقيقة عليها"[8]. ولمّا لم تكن إجابات الوزير مقنعةً للنائب صاحب الاستجواب فقد قرّر تحويل السؤال إلى استجوابٍ للحكومة[9].

---

[1] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[2] يُنظر المصدر نفسه، ص 153.

[3] المصدر نفسه، ص 154.

[4] يُنظر المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[5] المصدر نفسه، ص 155.

[6] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[7] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[8] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[9] المصدر نفسه، ص 156.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

أما بخصوص الاستغلال الفعلي لمعدن اليورانيوم، فلم نتحصل على أي معلومات أو وثائق تشير إلى مشاريع على أرض الواقع لاستغلال أو استثمار معدن اليورانيوم سوى ما ورد عن قيام إحدى الشركات الإنجليزية؛ وهي شركة هانتينق (Hunting) لأعمال الجيولوجيا والجيوفيزياء بتنفيذ مسح جوي فيزيائي إشعاعي مغناطيسي بناءً على طلبٍ من الحكومة الليبية من أكتوبر 1966م إلى سبتمبر 1967م للبحث عن المواد المشعة (البوتاسيوم–الثوريوم–اليورانيوم)، وخامات الحديد بمنطقتي جبل فزّان وزلّة؛ حيث تم تقديم نتائج المسح من خرائط وتقرير تفسيري؛ غير أنه لم تتم أعمال المتابعة الأرضية لتتبع ما تم التعرف عليه من نتائج هذا المسح[1].

المبحث الثاني: التعاقدات الليبية لاستثمار الثروات المعدنية في ولاية فزّان (الآمال، والمساعي، والمآلات)

لقد كانت نتائج الاستطلاعات الإيجابية التي أُجريت في المنطقة وخصوصاً عن خام الحديد في منطقة وادي الشاطي مبعثاً للآمال الوطنية للحصول على موارد جديدة للدخل والرفع من مستوى المعيشة وتوفير فرص عملٍ للأهالي؛ كانت في ذات الوقت عاملاً مشجّعاً للشركات الأجنبية للتقدم بعروضها لتتحصل على امتيازات التنقيب والاستغلال للمعادن في المنطقة.

ومن ذلك، تقدّمت شركة المصادر الأفريقية السويسرية (افريسكو)[2] بطلبها لوالي فزّان في أغسطس 1961م للحصول على امتياز لاستغلال المعادن في منطقة وادي الشاطي؛ حيث تم عرض طلبها للمناقشة ضمن جدول أعمال المجلس التنفيذي لولاية فزّان المنعقد في جلسته العادية في أغسطس 1961م. وبعد مناقشة الطلب تمت الموافقة المبدئية عليه لأن المجلس رأى في الطلب فرصةً لاستخراج واستثمار موارد الإقليم المعدنية المدفونة في باطن الأرض[3]. وبناءً على تلك الموافقة أرسل والي فزّان بالوكالة سيف النصر عبدالجليل بتاريخ 7 أغسطس 1961م رسالةً إلى وزير الصناعة بشأن مشروع عقد الامتياز للنظر فيه، وذلك طبقاً لقانون المعادن الذي يمنح الوالي حق إصدار رخص التنقيب مع حق وزير الاقتصاد الوطني في الاعتراض قبل إصدار القرار[4]، وقد كان تم سابقاً تعديل قانون المعادن باستبدال وزير الاقتصاد الوطني بوزير الصناعة[5]. وقد أرفق بالرسالة عقد الامتياز الذي قدمته الشركة وخريطة مساحية عن منطقة الامتياز، ورأي خبير وزارة الاقتصاد في العقد، وفذلكة (سيرة ذاتية) لخمسة أشخاص من مديري الشركة[6]. وقد أحال وزير الصناعة بدوره عقد الامتياز إلى إدارة التشريع والقضايا بوزارة العدل لمراجعته من الناحية القانونية والتدقيق في معلومات الشركة صاحبة العرض؛ حيث تبيّن أنها مؤسسة في

---

[1] مركز البحوث الصناعية، تقرير عن عملية مسح جيوفيزيائية جوية موحدة لمنطقتين في ليبيا (فزّان–زلة) لأجل وزارة الصناعة والتنمية الريفية في المملكة الليبية، سبتمبر 1957م–يونيو 1966م، الخريطة الجوية، راجع الملحق رقم (3).

[2] شركة افريسكو هي شركة سويسرية تأسست بموجب قوانين ولاية جنيف برأسمال مليون فرنك سويسري وتبلغ قيمة موجوداتها عشرين مليون فرنك، وتضم الشركة مهندسين وخبراء جيولوجيين أمريكيين لهم خبرة في ميادين البحث والتنقيب عن المعادن والتعدين وقد سبق لهم اكتساب المعادن واستغلالها في آلاسكا والولايات المتّحدة الأمريكية، للمزيد يُنظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم ح/2/3، مذكرة والي فزّان التي أحالها علي الساحلي رئيس الديوان الملكي إلى مجلس الوزراء بتاريخ 29 مايو 1962م.

[3] جريدة فزّان، ع/ 199، س/ 4، 4 أغسطس 1961م، ص 3.

[4] يُنظر: الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد 7، مجلد 3، قانون المعادن رقم 9، 1953م.

[5] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، عدد خاص، س/ 11، 2 ديسمبر 1961م، ص 3.

[6] يُنظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، مراسلة والي فزّان بالوكالة سيف النصر عبدالجليل إلى وزير الاقتصاد بتاريخ 7 أغسطس 1961م.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

سويسرا في 19 أبريل 1961م برأسمال قدره مليون فرنك سويسري أي ما يعادل 80 ألف جنيه ليبي، ويساهم فيها مواطنان أمريكيان بنسبة 80% ومواطن ليبي بنسبة 20%. وقد علّقت إدارة التشريع على العقد بأنها لاحظت أنه ليس قاصراً على استكشافات خام الحديد فقط؛ ولكنه يشمل جميع المعادن عدا البترول؛ ولذا طرحت اللجنة تساؤلاً حول ما إذا كان العقد يشمل اليورانيوم أيضاً؟ وبناءً على ذلك جاء رد إدارة التشريع والقضايا غير مشجّعٍ للتوقيع؛ فقد طالبت أن تقدّم الشركة عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي، وطلبت كذلك تعديل مدة مشروع الامتياز، ورأت في المجمل أن العقد فيه إجحاف وغبن لحقوق الحكومة الليبية[1]. وعليه اقترحت ضرورة اتباع طريق الإعلان العام للامتياز، وعدم الاعتماد على عرضٍ واحدٍ" "... إنه قد يكون أدعى لتحقيق المصلحة العامة أن تُعلن الحكومة عن طريق سفاراتها في الخارج وكافة وسائل الإعلان الدولية عن رغبتها في الاستطلاع عن خاماتها المعدنية، واستغلالها في المنطقة المذكورة؛ وذلك حتى تتاح لكافّة الشركات الدولية ذات الخبرة في ميدان التعدين فرصة التقدم بعروضها، فيتّسع أمام الحكومة مجال الموازنة والترجيح، وقد تحصل على عروض أكثر ملائمة تحقيقاً للمصلحة العامة"[2]. وبناءً على الرأي القانوني لإدارة التشريع والقضايا جاء رد وزير الصناعة في 11 سبتمبر 1961م بعدم الموافقة على عقد الامتياز، معللاً ذلك بعدم جدوى الاعتماد على عرضٍ من شركةٍ واحدةٍ يُشك في كفايتها الفنية والمالية؛ لهذا فهو يرى ضرورة اتباع طريق الإعلان العام عن العروض تحقيقاً للمصلحة العامة وللحصول على عروض أكثر ملاءمةً[3].

لم يَرق رد وزير الصناعة واعتراضه على عقد مشروع الامتياز للشركة المذكورة لأصحاب الشأن في ولاية فزّان؛ الأمر الذي حدا بوالي فزّان عمر سيف النصر إلى الرد على رسالة وزير الصناعة في 11 أكتوبر 1961م بيّن فيه قدرات الشركة الفنية والمالية، موضحاً فيها أسباب الموافقة على عقد الامتياز قائلاً: "... ونفيد أننا أعددنا مشروع عقد الامتياز بعد أن أطلعنا على صورة مصدَّق عليها من موثّق عقود جنيف من عقد تأسيس الشركة، ونسخة من الجريدة السويسرية للتجارة العدد 02 الصادر بتاريخ 3 مايو 1961م، والمنشور به بيان عن الشركة، وقد أرسلنا هاتين الوثيقتين إليكم وفق كتابنا رقم 750 في 61،/8/7 وعلى ضوء هاتين الوثيقتين وضعت شروط مشروع عقد الامتياز مع الشركة التي ليس في الأوراق ما يشكك في كفايتها الفنية والمالية"[4]. كما وضّح في مراسلته موافقته على أن طريق المناقصة العالمية أفضل وأحسن الطرق للحصول على أفضل الشروط؛ ولكن اتباع هذا الطريق في المملكة الليبية التي ليس معروف عنها وجود معادن فيها قد لا يؤدي إلى الحصول على أفضل الشروط بقدر ما يؤدي إلى إحجام الشركة صاحبة العرض عن السير في المشروع، وبذلك تضيع على الولاية فرصة استثمار مواردها. ثم استطرد والي فزّان في رده مستنكراً أن قانون المعادن رقم 9 لسنة 1953م لم يشترط طريق المناقصة

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، رد إدارة التشريع والقضايا بتوقيع المحامي عبدالعال خضير إلى وزير الصناعة بتاريخ 1 سبتمبر 1961م.

[2] المصدر نفسه.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، مراسلة محمّد تخيخ وزير الصناعة بالوكالة إلى والي فزّان بتاريخ 11 سبتمبر 1961م.

[4] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، مراسلة عمر سيف النصر والي فزّان إلى وزير الصناعة بتاريخ 11 أكتوبر 1961م، راجع الملحق رقم (4).

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

العالمية، وإنما اكتفى بالنص على أن يُعد الوالي شروط التنقيب والاستثمار. وفي ختام مراسلته ناشد وزير الصناعة مراعاة ظروف التنقيب عن المعادن في المنطقة فقال: "... إني وطيد الأمل أنكم في موافقتكم على هذا العرض إنما تراعون ما يلامس التنقيب عن المعادن في المملكة بصفة عامة، وفي ولاية فزّان بصفة خاصة من مصاعب"[1]. وقد رد وزير الصناعة ببرقية في 17 أكتوبر 1961م دعا فيها إلى ضرورة التأني في الموافقة على العرض فقال: "... تعلمون أن هذا شيء مهم بالنسبة لمستقبل البلاد، ولا يمكن التسرّع فيه. قف. شُكّلت لجنة فنية وقانونية لدراسته. قف. سنوافيكم بما تصل إليه اللجنة"[2].

وبالفعل اجتمعت اللجنة المكلفة بدراسة عقد الامتياز بمقر وزارة الصناعة في يوم الاثنين 13 نوفمبر 1961م برئاسة إبراهيم البكباك وزير الصناعة، وعضوية كل من الهادي الغنودي مساعد مدير عام الصناعة، وعبدالحميد سيف النصر ممثل إدارة المعادن بوزارة الصناعة، والسيد جان جودارسي كبير الجيولوجيين ببعثة العمليات الأمريكية التي تعمل بالتعاون مع وزارة الصناعة، ومحمّد أبومحفوظ وكيل إدارة التشريع والقضايا بوزارة العدل، والدكتور عزمي عفيفي المستشار الفني بوزارة الصناعة[3]. ورأت اللجنة عدم كفاءة الشركة المالية؛ لأن رأسمالها لا يتجاوز مليوناً واحداً من الفرنكات السويسرية، أي ما يعادل ثمانين ألف جنيه ليبي ،ولم يُدفع من هذا المبلغ سوى 20% أي ما يعادل عشرة آلاف جنيه؛ كما أنها شركة حديثة التأسيس حيث تأسست في 19 أبريل 1961م، وهذا قد يدل على عدم الكفاءة والخبرة. كذلك اعترضت اللجنة على الإتاوة المعروضة من قبل الشركة لأنها قليلة. وبناءً على ذلك، اتخذت اللجنة القرار التالي: "... هذا ولمّا كان الاستيضاح من الشركة المذكورة بخصوص رأسمالها والتفاوض معها يستغرق وقتاً طويلاً؛ وكسباً للوقت وحرصاً على المصلحة العامة توصي اللجنة بأن نتبع طريقة الإعلان عن مناقصة عالمية تُدعى إلى التقدم فيها مختلف الشركات العالمية..."[4]. وعقب الاجتماع قدّم السيد وزير الصناعة مذكرةً إلى مجلس الوزراء مؤكداً فيها على ضرورة اتباع مبدأ المناقصة العامة عن المعادن، واستغلالها في جميع أنحاء المملكة بحيث تتاح الفرصة للمفاضلة بين العطاءات المقدّمة واختيار أفضلها[5].

ويبدو أن والي ولاية فزّان ورئيس مجلسها التنفيذي لم يكونا راضيين عن اعتراض اللجنة عن منح الامتياز، وتوصيتها باتباع مبدأ المناقصة العامة؛ لذلك ألحّا بضرورة إتمام العقد بإرسال رسائل عدة لجهات مختلفة؛ منها رسالة إلى رئيس مجلس الإعمار في 14 ديسمبر 1961م جاء فيها: "... ونظراً لأن فزّان تفتقد بصفةٍ خاصّة إلى مقوّمات الاقتصاد المحلي الذي يمكن أن يكون لها أثرا ملموسا في توفير دخل لحكومتها، فإن الأمل يحدوها دائماً أن يكون فيما عسى أن تخبئه باطن الأرض من ثروات ما يعوّض ما تفتقره الولاية من مقدّرات أخرى يمكن الاعتماد

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مذكرة بشأن عقد امتياز، مصدر سابق، ص 3.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، محضر اجتماع اللجنة الفنية القانونية المشكلة بناءً على قرار وزير الصناعة لبحث أفضل الطرق لمنح تراخيص التنقيب عن المعادن في المملكة.

[4] المصدر نفسه.

[5] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مذكرة بشأن عقد امتياز، مصدر سابق، ص 3.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

عليها"[1]. ولأن الولاية ليس بها جيولوجيون مؤهّلون يمكن الاعتماد عليهم في عمليات البحث والتنقيب عن المعادن؛ فقد طلب ناظر المالية من رئيس مجلس الإعمار أن يتولّى المجلس أعمال التنقيب عن المعادن في الولاية بإدراج الأموال الكافية ضمن برنامج مجلس الإعمار؛ للقيام ببرنامج شامل للتنقيب عن المعادن بولاية فزّان ثم إعداد مجلد يشمل كل أنحاء الولاية وما يوجد بها من معادن؛ منوّهاً لرئيس مجلس الإعمار على الأهمية البالغة التي تعلّقها الولاية على مثل هذا البرنامج[2]. ولأن نسخةً من تلك المراسلة قد وُجّهت إلى وزارة الصناعة فقد ردّ وزير الصناعة عليها في 21 ديسمبر 1961م برسالة جاء فيها: "... يسرني أن أعلمكم بأننا نشارككم الاهتمام بموضوع دراسة إمكانيات الثروة المعدنية التي يمكن أن تكون في باطن الأرض بولاية فزّان، لما نعتقد في ذلك من الفائدة لا على الولاية المعنية بل على الوطن بأكمله، وتدرس وزارة الصناعة باعتبارها الجهة المختصة في الوقت الحاضر إعداد برنامج شامل مخطط للقيام بأعمال الاستطلاع والتنقيب في جميع أرجاء الوطن، وقد ضمنت ميزانيتها للسنة المالية 63/62 المبالغ الضرورية للمشروع في تنفيذ البرنامج"[3]. وبالفعل فقد ضُمّنت ميزانية الحكومة لمشروع خطة التنمية الصناعية لمشروع السنوات الخمس بند دعم أوجه النشاط للبحوث المعدنية في ميدان التنقيب عن الموارد المعدنية مبلغ 100,000 جنيه ليبي[4].

وإزاء إلحاح وشكاوى ولاية فزّان لدى رئاسة الوزراء لاستكمال الموافقة على عقد الامتياز، تدخّل رئيس مجلس الوزراء السيد محمّد عثمان الصيد (نوفمبر 1960م – مارس 1963م) للوصول إلى حلٍ وسط يُقرّب وجهات النظر، بإعادة التفاوض مع الشركة للحصول على شروطٍ أفضل لصالح الولاية؛ فإذا استجابت الشركة لطلبات الحكومة أمكن الاتفاق معها، وإلا تعيّن التمسك بمبدأ المناقصة العامة[5]؛ لذلك تم تشكيل لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد أبوالقاسم العلاقي وزير الصناعة، وقد اجتمعت اللجنة في 21 مايو 1962م، وكانت بعضوية كلٍ من السيد العربي عبدالقادر رئيس المجلس التنفيذي بولاية فزّان بالوكالة، والسيد عبدالعال خضير رئيس إدارة التشريع والقضايا بوزارة العدل، والسيد عاطف خليل رئيس إدارة التشريع والقضايا بولاية فزّان، والسيد علي المسلاتي مدير عام وزارة الصناعة، وقد كان الغرض الأساسي للجنة هو مراجعة عقد الامتياز المطلوب منحه لشركة (افريسكو)؛ بقصد التنقيب عن معدن الحديد بولاية فزّان[6]، وقد ظهر في الاجتماع الاختلاف في وجهات النظر بين ممثلي ولاية فزّان وبين وزير الصناعة؛ إذ أصرّ ممثلو الولاية على ضرورة التوقيع على العقد باعتباره يتمشى مع مصلحة الولاية، وأنه ينبغي عدم التشدد في الشروط حتى يمكن الوصول إلى اتفاقٍ مع الشركة؛ في حين رأى وزير الصناعة أن العقد فيه

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم ح/2/3، مراسلة أحمد الكيلاني ناظر المالية والاقتصاد بولاية فزّان عن طريق والي فزّان إلى رئيس مجلس الإعمار بتاريخ 14 ديسمبر 1961م، راجع الملحق رقم (5).

[2] المصدر نفسه.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم ح/2/3، مراسلة أبوالقاسم العلاقي وزير الصناعة إلى ناظر المالية والاقتصاد لولاية فزّان عن طريق والي ولاية فزّان ورئيس المجلس التنفيذي بتاريخ 21 ديسمبر 1961م، راجع الملحق رقم (6).

[4] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف لجان الاقتصاد والتنمية ومشاريع الخمس سنوات، ملف رقم ج/11، مذكرة حامد العبيدي وزير شؤون الإعمار ورئيس مجلس الإعمار إلى وزير الصناعة بالحكومة الاتحادية بتاريخ 18 نوفمبر 1962م.

[5] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مذكرة بشأن عقد امتياز، مصدر سابق، ص 4.

[6] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات العامة بشأنها رقم ح/س.ع/2/3، محضر جلسة وزارة الصناعة بشأن استعراض نصوص عقد الامتياز بتاريخ 21 مايو 1962م، ص 1، 2.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

إجحافٌ بحقوق البلاد في استغلال ثروتها المعدنية؛ لذلك يتوجب الالتزام بمبدأ المناقصة والمزايدة العامة؛ لأنه الطريق الأنسب للحصول على نتائج أفضل، وقال الوزير مدافعاً عن رأيه: "... فكيف يتسنّى للحكومة وتلك سياستها أن تعدل على هذه الطريقة السليمة، وعن طريقة العطاءات إلى طريقة أخرى غير مأمونة العواقب وهي طريقة المساومة، ماذا يكون الحال إذا لو نوقش الأمر أمام البرلمان؟ هل نستطيع الدفاع عن ربقة المساومة هذه؟ إن الأمر ليس صفقة من البقر أو الأغنام نريد بيعها بل يتناول ثروة أساسية للبلاد؛ فلا أقل من طرحها في مزايدة عالمية"[1].

وكانت حجّة رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزّان في عدم اتباع طريق المناقصة العالمية، وتوقيع العقد مع الشركة المعنية مباشرةً هو عدم التأكد من وجود معادن كافية في المنطقة، فكان رد الوزير أنّ هذا أدعى للتحري بواسطة خبراء من جهات متعددة، ومن ثَمّ الإعلان عن مناقصة عالمية لتبرئة الحكومة نفسها أمام الأجيال المقبلة[2]، وقال: "... ليس من المعقول أن أبيع للشركة جميع المعادن بهذه الأسعار بهذه الشروط مقابل تشغيل عددٍ من العمّال"[3]، ونظراً لتمسّك كل طرفٍ برأيه انفض الاجتماع دون التوصّل إلى اتفاق؛ لذلك تمت التوصية بضرورة استدعاء المستر غوردن الخبير الجيولوجي الذي قام بالبحث والاستطلاع عن الحديد في منطقة وادي الشاطي لمعرفة الكمية المحقّقة والكمية المنتظرة؛ على أن تعود اللجنة للانعقاد في اليوم التالي. وبناءً عليه، حضر الخبير اجتماع اليوم التالي في 22 مايو 1962م وصرّح بأنه سبق وأن قدّم تقريراً مفصّلاً أودع منه 25 صورة لوزارة الاقتصاد الوطني وأرسل منه خمس صور لولاية فزّان وأن هذا التقرير قد ضمّنه جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بوجود الحديد في ولاية فزّان[4]. ثم قُدّمت للخبير عدة أسئلة على أن يجيب عنها في الجلسة التي ستُعقد بتاريخ 24 مايو 1962م. وفي تلك الجلسة، ناقش المجتمعون قيمة الإيجار والإتاوات التي ستدفعها الشركة، وانفضّ الاجتماع بتخويل إدارة التشريع والقضايا بالحكومة الاتحادية وإدارة التشريع والقضايا بولاية فزّان بإعادة دراسة بنود عقد الشركة وطلب الضمانات القانونية الكافية منها[5].

وإزاء الاختلاف في وجهات النظر تمت إحالة الموضوع إلى رئيس الحكومة الذي اجتمع بالمعنيين وأعطى تعليماته بإعادة الاجتماع مع مندوبي الشركة وإعادة النظر في شروط العقد، وطلب كذلك تقريراً عن الشركة المعنية[6]. وبناءً عليه، قدّم محافظ مصرف ليبيا تقريراً وافياً عن الشركة[7]. وقد عقد وزير الصناعة عدة لقاءاتٍ مع مندوبي الشركة لأجل تحسين شروط العقد؛ حيث استطاع من خلال الحوارات رفع قيمة الايجار السنوي الذي ستدفعه الشركة خلال الخمس سنوات الأولى من العقد من 265 جنيه إلى 9315 جنيه، وكذلك رفع قيمة الإيجار السنوي للخمس سنوات الثانية من مائة جنيه فقط إلى 11 ألف جنيه، ورفع الإيجار السنوي الذي ستدفعه الشركة

---

[1] المصدر نفسه، ص 2.

[2] المصدر نفسه، ص 3.

[3] المصدر نفسه، ص 4.

[4] المصدر نفسه، ص 6.

[5] المصدر نفسه، ص 13.

[6] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مذكرة بشأن عقد الامتياز، مصدر سابق، ص 4.

[7] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المعادن والمناجم والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات العامة بشأنها رقم أ/9/4/3/19/أ/2 (مكتوم)، تقرير عام عن الشركة السويسرية من خليل البناني المحافظ بتاريخ 10 يونيو 1962م.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

طوال مدة الاستغلال من ألف جنيه إلى 50 ألف جنيه، على أن تزداد في العشر سنوات الأخيرة إلى 130 ألف جنيه؛ أمّا الإتاوة السنوية التي كانت 1% من سعر المعدن في الميناء الليبي فقد أصبحت 2% من سعر المعدن في ميناء البيع في الخارج تزداد في فترة العشر سنوات الأخيرة إلى 4%. كما استطاع الجانب الليبي من خلال المباحثات الحصول على مشاركة في الأرباح بنسبة تتراوح بين 2.5 و 25% من صافي أرباح الشركة. كما اشترطت الوزارة على الشركة ضرورة أن تؤلّف شركة ليبية لاستغلال المعادن يساهم فيها رأس المال الليبي بمقدار 30% على الأقل بعد التأكد من وجود الخام بكميات تجارية، كما ألزم الاتفاق الشركة بالحد الأدنى للمرتبات والأجور التي تعطي للعمّال الليبيين، وأن لا يقل مجموع هذه المرتبات والأجور بعد 20 سنة من العقد عن 70% من مجموع المرتبات والأجور التي ستنفقها الشركة. وفي حالة تخلّي الشركة عن منطقة الامتياز بأكملها وجب عليها بعد مدّة معينة أن تدفع نسبة خاصة من قيمة خط السكة الحديدية إلى الحكومة، وأن تعطي بدون مقابل للحكومة المباني والمساكن والمستشفيات والمكاتب إذا لم يكن التخلي حدث لأسبابٍ قاهرةٍ أو بسبب عدم الكسب، وكان العقد الأوّل يعطي للشركة حق التخلي المطلق عن العقد دون التقيد بأي سبب، ودون أن تدفع أي مبالغ للحكومة أو أن تتخلى عن المباني وغيرها[1].

وبناءً على هذه التعديلات صار العقد مقبولاً من وجهة نظر وزارة الصناعة. لذلك بادرت بإرسال مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء لعرضها في جلسة مجلس الوزراء أحالها رئيس الوزراء بدوره إلى رئيس الديوان الملكي في 4 أغسطس 1962م ليطّلع عليها الملك إدريس قبل عرضها في جلسة مجلس الوزراء. وقد أُرفق بالمذكرة صورة من العقد، ومذكرة بشأن العقد، ومراسلة والي فزّان، إضافةً إلى رأي إدارة التشريع والقضايا، ومحضر اجتماع اللجنة الفنية والقانونية[2]. وبمناقشة عرض الامتياز في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 5 أغسطس 1962م تقرّرت الموافقة على العقد، وتفويض وزير الصناعة باتخاذ الإجراءات اللازمة[3].

وتأسيساً على ما سبق، تم في 11 أغسطس 1962م توقيع عقد امتياز استغلال خام الحديد بوادي الشاطي بولاية فزّان من قبل سيف النصر عبدالجليل رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزّان كطرفٍ أوّل، والسيدين بول والتون وأنيس القاسم بصفتهما مديري شركة المصادر الأفريقية المفوضين كطرفٍ ثان. وقد أشادت الصحف المحلية بهذا التعاقد واعتبرته الخطوة الأولى في ميدان التنقيب عن المعادن في الولاية[4]. وبذلك تمّ منح الشركة المذكورة حق البحث والتنقيب والحفر والتعدين لاستخراج خام الحديد، ونقله بضمان مصرفي يقدر بـ 20,000 عشرون ألف جنيه ليبي على أن تتعهّد الشركة بدفع الرسوم والإيجارات والإتاوات السنوية للولاية، وأن تتعهّد ببناء خط أو خطوط للسكة

---

[1] للمزيد يُنظر: مذكرة عقد الامتياز، مصدر سابق، ص 5-7.

[2] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والمخابرات بشأنها رقم س.ع/ح/2/3، مراسلة محمّد عثمان الصيد رئيس الوزراء إلى رئيس الديوان الملكي بتاريخ 4 أغسطس 1962م.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم ح/س.ع/2/3، مراسلة مصطفى بن سعود السكرتير العام لمجلس الوزراء إلى وزير الصناعة بتاريخ 5 أغسطس 1962م.

[4] طرابلس الغرب، ع/ 150، س/ 19، 8 أغسطس 1962م، ص 1.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الحديد على نفقتها[1]. وقد أعطيت الشركة تصاريح لفتح فروعٍ لها في ولاية فزّان تزاول من خلالها نشاطها لمدة خمس سنوات على أن يقتصر نشاطها على التنقيب واستغلال خامات معدن الحديد فقط[2].

وقد كان من ضمن شروط العقد أن تقوم الشركة بافتتاح فرعٍ لها في مدينة سبها خلال شهرين من توقيع العقد، وأن تقوم بإعلام حكومة الولاية ووزارة الصناعة بذلك؛ لكن الشركة لم تبادر بذلك بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على توقيع العقد؛ الأمر الذي اضطر وزارة الصناعة إلى لفت نظرها لذلك[3].

من العرض السابق للخطوات والمراحل التي مرّ بها عرض الامتياز يتضح أن الحكومة وقتها كانت حريصةً على استثمار ثروات البلاد الطبيعية، مما يحقق أكبر منفعة للبلاد. كذلك فإن مراجعات العقد وتدقيقه وإحالاته توضّح التراتبية في اتخاذ قرار الموافقة على العقد.

غير أن مآلات ذلك التعاقد لم تؤت ثمارها المرجوّة؛ لأن الشركة لم تستكمل أعمالها في التنقيب بعد أن باشرت أعمالها. وهنا تختلف المصادر في ذكرها لأسباب ذلك؛ ففي حين صرّح السيد محمّد عثمان الصيد رئيس الوزراء الليبي (نوفمبر 1960م – مارس 1963م) أي فترة توقيع العقد قائلاً: "... ومن المؤسف أن حكومة محي الدين فكيني التي جاءت بعد حكومتي ألغت هذا المشروع رغم جدواه الاقتصادية، وما كان سيحققه من نهضة تموينية بحجة أن المشروع كان محاباة لإقليم فزّان الذي انتمى إليه"[4]. غير أننا لا نؤيد هذا الرأي؛ حيث لم يصدر عن حكومة محي الدين فكيني (مارس 1963م– يناير 1964م) أي قرارٍ ينص على إلغائه. وعلى الأرجح فإن التخلّي جاء نتيجة لظروف أو صعوبات تكشّفت للشركة قد تتعلق بظروف واقع تواجد خام الحديد في مناطق بعيدة عن خطوط المواصلات، أو في مواصفات المعدن نفسه التي قد تحول دون أن يكون استغلالها مجدياً اقتصادياً كاحتوائه على نسبٍ عاليةٍ من الشوائب؛ كالفسفور الذي يحتاج إلى تقنيات مكلفة لفصله؛ وهذا ما أظهرته الدراسات مؤخراً[5]. خاصةً أن هناك وثائق تظهر أن الشركة المذكورة هي التي طلبت التخلّي عن الامتياز بأكمله؛ فقد ورد في

---

[1] للمزيد على شروط العقد يُنظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم س.ع/ح/2/3، عقد امتياز استغلال خام الحديد بولاية فزّان يضم العقد 30 مادة في 14 صفحة.

[2] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات بشأنها ملف رقم أ/9/4/3/19/م/3، قرار رقم 405 بالموافقة على فتح فرع لشركة افريسكو في ولاية فزّان.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات العامة بشأنها رقم ح/2/3، مراسلة منير البعباع وكيل وزارة الصناعة إلى شركة افريسكو الموقرة عن طريق السيد أنيس القاسم بتاريخ 3 ديسمبر 1962م.

[4] محمّد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا (مذكرات محمّد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق)، أعدها للنشر طلحة جبريل، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1996م، ص 155.

[5] يُنظر: مركز البحوث الصناعية، التقرير التصويري الشامل، مصدر سابق، ص 13–20؛ مصطفى منصور جهان، صناعة الحديد والصلب في ليبيا: مصنع الحديد والصلب مصراتة نموذجاً، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد الأول، سبتمبر 2014م، ص 218، 224، 225؛ بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص 262، 263.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وثيقةٍ تطلب فيها وزارة الصناعة الرأي القانوني لطلب التخلّي بعد أن قامت الشركة بتقديم طلب للوزارة في 11 مارس 1964م مبديةً رغبتها في التخلي عن منطقة الامتياز بكاملها[1].

وقد بادرت وزارة الصناعة بطلب الرأي القانوني في طلب التخلّي؛ لأنها تخوّفت مما قد يترتب على هذا التخلّي من أضرار قد تسيء إلى سمعة المنطقة المستثمرة؛ مما يجعل بعض الهيئات المتخصصة تتردد في طلب استثمارها مستقبلاً. وقد جاء الرأي القانوني في صف الشركة إذ أن المادة (28) من العقد تعطي للشركة حق التخلّي عن منطقة العقد بكاملها في أي وقتٍ تشاء وقبل انقضاء مدة العقد بالشروط الآتية:

1) تخطر الولاية والوزارة بذلك كتابةً قبل التخلّي بأربعة أشهر على الأقل.
2) يشترط للتخلّي عن منطقة العقد بكاملها بعد مضي خمسة عشرة سنةٍ على بدء التصدير أو التصنيع أن يكون سبب التخلي القوة القاهرة، أو أن تكون الشركة لم تحقق ربحاً يعتبر مجزياً بالنسبة إلى الأموال الموظّفة في المشروع وفقاً لما هو سائدٌ في صناعة التعدين.
3) أن يؤول للدولة المباني والمساكن والمستشفيات والمكاتب وأعمدة وأسلاك التليفون والتلغراف والطرق والمهابط وذلك كله بدون مقابلٍ.

وبما أن الشركة طلبت التخلّي عن منطقة الامتياز بأكملها في المرحلة الأولى؛ لذلك فهو يعتبر حق مطلق لها تمارسه في ضوء ما تقتضيه مصلحتها تبعاً للظروف التي تكشّف أمامها. وكانت خلاصة الرأي القانوني أنه من حق الشركة المعنية أن تتخلّى عن منطقة الامتياز بكاملها بتاريخ 19 يوليو 1964م دون أن تكون ملزمةً بدفع أي تعويضٍ للحكومة بسبب هذا التخلّي[2]. وقد تمت إحالة هذه الفتوى إلى رئاسة الوزراء لعرض موضوع التخلّي عن الامتياز لشركة (افريسكو) على مجلس الوزراء[3].

ورغم ذلك لم تتخلّ الحكومة الليبية في تلك الفترة عن آمالها في استثمار ثرواتها الباطنية؛ فظلت تسعى إلى وضع البحوث والدراسات للبحث والتنقيب عن ثرواتها لتقويمها وتحديد كمياتها وأنواعها؛ لتتمكن من وضع خطط صناعية شاملة للبلاد[4]، وظلت الشركات الأجنبية تسعى للكشف عن كنوز البلاد المطمورة. ومن ذلك طلب هيئة السيلورانيوم الكندية المحدودة للكشف عن اليورانيوم في الجنوب الليبي في 2 أغسطس 1969م. وبذلك ظل استثمار الثروات المعدنية في الجنوب الليبي حتى نهايات العهد الملكي بين آمال وجهود الحكومة، وتردّد الشركات الأجنبية في الاستثمار دون أن تنتج عن ذلك نتائج إيجابية ملموسة.

خاتمة

توصّل البحث إلى النتائج التالية:

---

[1] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات العامة بشأنها رقم ح/س.ع/2/3، مراسلة عباس بدر وكيل إدارة الفتوى والتشريع إلى وزير الصناعة بتاريخ 4 يونيو 1964م.

[2] المصدر نفسه، ص 1، 2.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم ح/س.ع/2/3، مراسلة عبدالقادر البدري، وزير الصناعة إلى وكيل الوزارة لشؤون الرئاسة بتاريخ 27 يونيو 1969م.

[4] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف رقم ح/2/3، مراسلة علي أحمد عتيقة وزير التخطيط والتنمية إلى وزير الصناعة وبعنوان مسح خاص للثروة المعدنية في الجنوب الليبي بتاريخ 1 أبريل 1968م.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

- أن هنالك تاريخاً من الدراسات الاستكشافية حول الثروات المعدنية بإقليم فزّان، وأن هذه الدراسات قد أنتجت عديداً من الشواهد على ثروات تزخر بها المنطقة بخلاف النفط والماء مثل النطرون، وخام الحديد، واليورانيوم.
- أن استثمار الثروات المعدنية في ولاية فزّان يحتاج إلى موارد ماليةٍ كبيرةٍ وتقنياتٍ متطوّرة؛ الأمر الذي كانت تفتقده الدولة الليبية في بداياتها.
- أن قانون المعادن في 1953م يعتبر البداية الفعلية لتقنين جهود الاستطلاع والبحث والتنقيب عن المعادن؛ حيث بموجبه تم منح التراخيص للشركات الأجنبية لتتولى البحث والتنقيب عن الثروات المعدنية في ولاية فزّان.
- أن ولاة الأمر وقتئذ سواءً في ولاية فزّان أو في الحكومة الليبية كانوا حريصين على استغلال الثروات المعدنية في المنطقة للحصول على موارد جديدة للدخل والرفع من مستوى معيشة الأهالي. وقد تبيّن من خلال متابعة مداولات التعاقد مع الشركات الأجنبية التزام مختلف مكونات ومستويات الحكومة الليبية بممارسة اختصاصاتها القانونية، وحرص القائمين عليها على الحصول على أفضل الشروط التي تحقّق أفضل استفادة من هذه الثروات لصالح البلاد.
- رغم توافر المعادن في ولاية فزّان، ورغم نجاح الولاية والحكومة في الحصول على أفضل الشروط المالية والقانونية والفنية من خلال التعاقد على استثمارها مع بعض الشركات الأجنبية، إلّا أنه لم يمكن–وحتى نهاية فترة الدراسة بنهاية العهد الملكي– تتويجا لتلك الجهود بمشاريع فعلية لاستغلال الثروات المعدنية؛ نظراً لعديد المصاعب الفنية واللوجستية ومصاعب أخرى قد تكون متعلّقة بطبيعة وجُودة المعادن ذاتها، وأماكن وجودها، وجدوى استخراجها ومعالجتها ونقلها إلى الأسواق البعيدة.

التوصيات

- ضرورة استئناف جهود استكشاف الثروات المعدنية في إقليم فزّان، ووضع خارطة بأماكن تواجد المعادن المختلفة وتركيزاتها، وإعادة دراسة جدواها من النواحي الاقتصادية والتقنية، وأفضل السبل لاستخراجها واستثمارها في ضوء التطوّرات الحادثة في العقود الأخيرة في أسواق وتقنيات التعدين، ودراسة ما يتطلّبه ذلك من إعدادٍ وتطويرٍ في البنية التحتية اللازمة لاستخراج ونقل ومعالجة أو تصنيع هذه المعادن من طرق أو سكك أو مطارات ومساكن ومرافق خدمية للعاملين، والاهتمام بنقل التقنيات والخبرات لتأهيل الإطارات الوطنية للعمل في صناعات التعدين المتقدّمة.
- تطوير الإطار القانوني المنظّم للحوكمة ولإجراءات استكشاف، واستخراج وتصنيع وتسويق تلك الثروات المعدنية مع تحديد حقوق وامتيازات المستثمر الوطني مقابل المستثمر الأجنبي والقطاع الحكومي مقابل القطاع الخاص؛ وبما يضمن تحقيق أفضل عائدٍ من تلك الثروات، وتوفير مواطن عمل للمواطنين؛ ومنهم على الأخص سكان المناطق التي تتوافر فيها تلك الثروات، والحفاظ على البيئة. ومن ذلك أيضاً، تطوير هيكل أو وكالة حكومية مختصة، وتطوير استراتيجية وطنية متكاملة لتعظيم الاستفادة الوطنية من الثروات المعدنية فيما عدا النفط.
- أن ينحو التخطيط لاستثمار الثروات المعدنية في الإقليم منحى التنمية الشاملة التي تراعي إقامة صناعات تستفيد من الثروات المستخرجة وتحوّلها إلى منتجاتٍ ذات قيمة اقتصادية مضافة بدلاً عن تصديرها كمواد خام.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ثبتٌ بالمصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الغير منشورة

- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف المناجم والمعادن والثروات الطبيعية بباطن الأرض والمخابرات العامة بشأنها، ملف رقم ح/2/3، ملف رقم ح/س.ع/2/3، ملف رقم أ/9/3/4/19/م/3، وملف رقم س.ع/ح/2/3:
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف لجان الاقتصاد والتنمية ومشاريع الخمس سنوات، ملف رقم ج/11.

ثانيا: الوثائق المنشورة

- المملكة الليبية المتّحدة، الدستور الليبي، عدد خاص من الجريدة الرسمية الصادر في 8 أكتوبر 1951م.
- جريدة برقة الرسمية، ملحق رقم 33، 19 مارس 1953م.
- الجريدة الرسمية لفزّان، العدد 4 الصادرة في 1 يونيو 1953م.
- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، العدد 7–8، مجلد 3–8، أغسطس–سبتمبر 1953م.
- محاضر المجلس التشريعي لولاية فزّان، الهيئة التشريعية الأولى، الدورة الثانية، 16 فبراير 1955م.
- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، العدد 4، س/ 5، 19 يونيو 1955م.
- المملكة العربية المتّحدة، ليبيا الاقتصادية (وزارة الاقتصاد الوطني) بمناسبة المؤتمر السادس للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية المنعقد في ليبيا بتاريخ 18 أكتوبر 1956م، المطبعة الحكومية، 1956م.
- المملكة الليبية المتّحدة، محاضر مجلس النوّاب، الهيئة النيابية الثانية، مضابط دور الانعقاد الأول 1960م، مضبطة الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 1960م.
- بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، النص العربي، واشنطن، 1960م، الملحق الرابع، الموارد المعدنية.
- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، عدد خاص، س/ 11، 2 ديسمبر 1961م.
- مركز البحوث الصناعية، تقرير عن عملية مسح جيوفيزيائية جوية موحدة لمنطقتين في ليبيا (فزّان–زلة) لأجل وزارة الصناعة والتنمية الريفية في المملكة الليبية، سبتمبر 1957م–يونيو 1966م.
- مركز البحوث الصناعية، المجموعة الفرنسية للدراسات (التقرير التصويري الشامل: دراسة وتنمية رواسب خام الحديد بوادي الشاطي، المرحلتين الثانية والثالثة 1973–1976م)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الإدارة العامة للبحوث الجيولوجية والتعدين، أبريل 1977م.

ثالثاً: الصحف والجرائد

- طرابلس الغرب، عدد خاص، س/ 11، 10 سبتمبر 1953م.

- طرابلس الغرب، ع/ 3283، س/ 12، 26 أبريل 1954م.
- جريدة فزّان، ع/ 68، س/ 2، 13 يناير 1958م.
- جريدة فزّان، ع/ 70، س/ 2، 17 يناير 1959م.
- جريدة فزّان، ع/ 113، س/ 3، 2 ديسمبر 1959م.
- جريدة فزّان، ع/ 199، س/ 4، 4 أغسطس 1961م.
- طرابلس الغرب، ع/ 150، س/ 19، 8 أغسطس 1963م.

رابعاً: المصادر العربية والمُعرّبة

- الدناصوري، جمال الدين. جغرافية فزّان (دراسة في الجغرافية المنهجية والإقليمية)، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967م.
- الزاوي، الطاهر أحمد. جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط. 4، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2003م.
- الصيد، محمّد عثمان. محطات من تاريخ ليبيا (مذكرات محمّد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق)، أعدها للنشر طلحة جبريل، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1996م.
- المرتضي، عبدالرزاق. التشريعات النفطية الليبية، (التشريعات الإسلامية)، ط. 2، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982م.
- بروشين، نيكولاي. تاريخ ليبيا في العصر الحديث (منتصف القرن السادس عشر– مطلع القرن العشرين)، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م.
- رايت، جون. تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب: عبدالحفيظ الميار، أحمد اليازوري، ط. 2، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1991م.
- روسي، أتوري. ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ترجمة: خليفة التليسي، ط. 2، تونس و ليبيا، الدار العربية للكتاب،1991م.
- شرف، عبدالعزيز طريح. جغرافية ليبيا، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008م.
- عتيقة، علي أحمد. أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956–1969م، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1973م.
- غانم، شكري. النفط والاقتصاد الليبي (1953–1970م)، بيروت، معهد الاتحاد العربي، 1985م.
- كبة، عبدالأمير قاسم. المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بغداد، المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية، 1967م.
- منّاع، محمّد عبدالرزاق. كنوز العرب المطمورة (الكنوز المطمورة المهملة)، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، 1979م.

خامساً: المجلات والدوريات

- جهان، مصطفى منصور. صناعة الحديد والصلب في ليبيا: مصنع الحديد والصلب مصراتة نموذجاً، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد الأول، سبتمبر 2014م.

سادساً: المراجع الأجنبية

- Goudarzi, G. H. & Tschoepke, R. (1968). A Geologic Report of the Iron Deposit of the Shatti Valley Area of Fezzan, Kingdom of Libya, Ministry of Industry.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

ملاحق

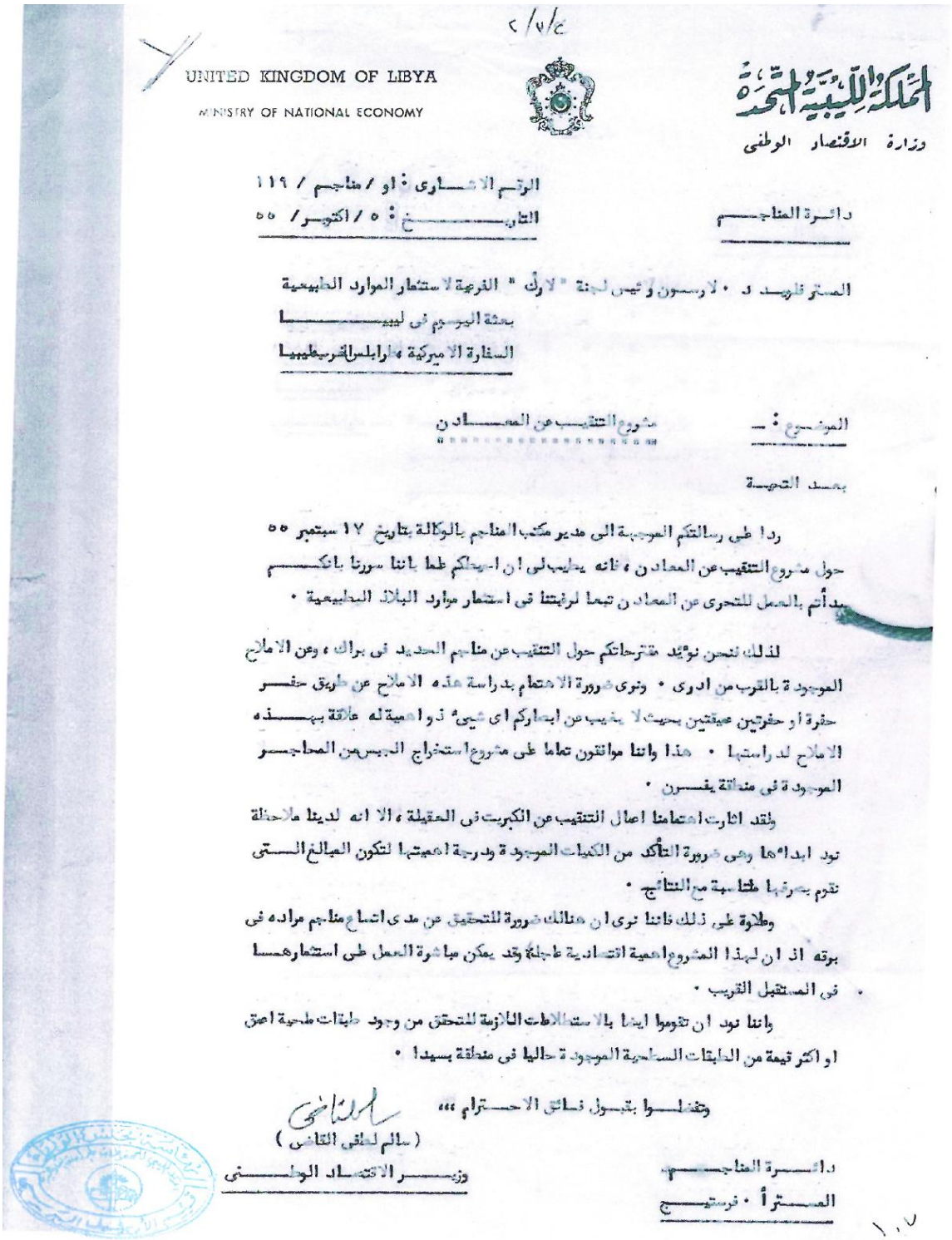

المملكة الليبية المتحدة
وزارة الاقتصاد الوطني

UNITED KINGDOM OF LIBYA
MINISTRY OF NATIONAL ECONOMY

الرقم الاشاري : او / مناجم / ١١٩
التاريخ : ٥ / اكتوبر / ٥٥

دائرة المناجم

المستر فلويد د . لارسون رئيس لجنة " لارك " الفرعية لاستثمار الموارد الطبيعية
بعثة اليوسوم في ليبيا
السفارة الاميركية ، طرابلس الغرب ليبيا

الموضوع : — مشروع التنقيب عن المعادن

بعد التحية

ردا على رسالتكم الموجهة الى مدير مكتب المناجم بالوكالة بتاريخ ١٧ سبتمبر ٥٥ حول مشروع التنقيب عن المعادن ، فانه يطيب لي ان اعلمكم طبا باننا سوف نبدأ بالعمل للتحري عن المعادن تبعا لرغبتنا في استثمار موارد البلاد الطبيعية .

لذلك نحن نؤيد مقترحاتكم حول التنقيب عن مناجم الحديد في براك ، وعن الاملاح الموجودة بالقرب من ادري . ونرى ضرورة الاهتمام بدراسة هذه الاملاح عن طريق حفر حفرة او حفرتين عميقتين بحيث لا يغيب عن ابصاركم اي شيء ذو اهمية له علاقة بهذه الاملاح لدراستها . هذا واننا موافقون تماما على مشروع استخراج الدبس من المحاجر الموجودة في منطقة يفرن .

ولقد اثارت اهتمامنا اعمال التنقيب عن الكبريت في العقيلة ، الا انه لدينا ملاحظة نود ابداءها وهي ضرورة التأكد من الكميات الموجودة ودرجة اهميتها لتكون المبالغ التي تقوم بصرفها متناسبة مع النتائج .

وعلاوة على ذلك فاننا نرى ان هنالك ضرورة للتحقق عن مدى اتساع مناجم مراده في برقه اذ ان لهذا المشروع اهمية اقتصادية عاجلة وقد يمكن مباشرة العمل على استثمارهما في المستقبل القريب .

واننا نود ان تقوموا اينما بالاستطلاعات اللازمة للتحقق من وجود طبقات ملحية اعمق او اكثر قيمة من الطبقات السطحية الموجودة حاليا في منطقة بسيدا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

(سالم لطفي القاضي)
وزير الاقتصاد الوطني

دائرة المناجم
المستر أ . فرستيج

ملحق رقم (1) مراسلة من سالم لطفي القاضي وزير الاقتصاد الوطني إلى المستر فلويد لارسون رئيس لجنة لارك الفرعية لاستثمار الموارد الطبيعية بتاريخ 5 أكتوبر 1955م بشأن التنقيب عن المعادن.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

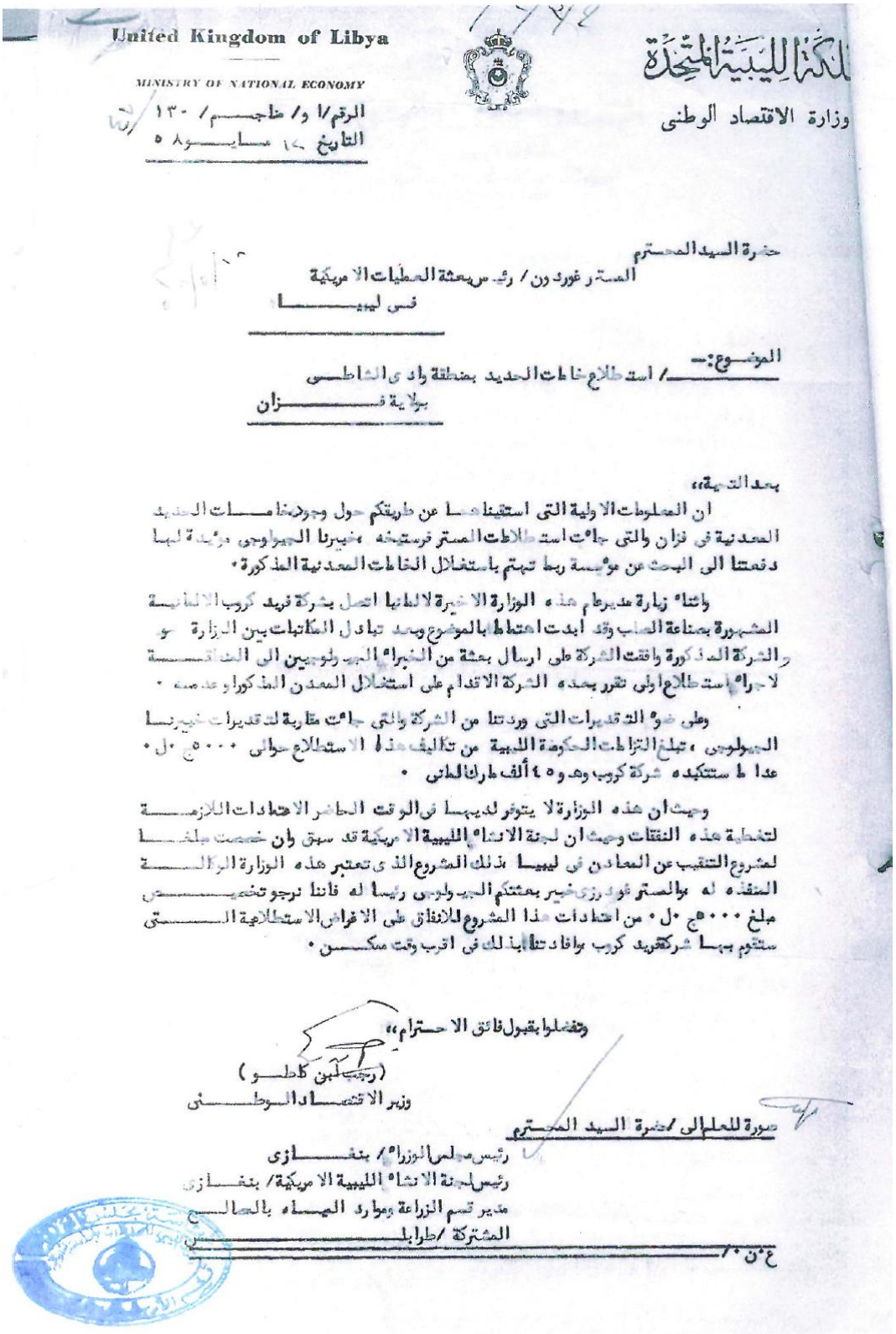

المملكة الليبية المتحدة
وزارة الاقتصاد الوطني

United Kingdom of Libya
MINISTRY OF NATIONAL ECONOMY

الرقم/ و/ مفاجسم/ ١٣٠
التاريخ ١٢ مايسو ٥٨

حضرة السيد المحترم
المستر غوردون / رئيس بعثة العمليات الامريكية
في ليبيا

الموضوع:- / استطلاع خامات الحديد بمنطقة وادي الشاطي
بولاية فزان

بعد التحية،،

ان المعلومات الاولية التي استقيناها عن طريقكم حول وجود خامات الحديد المعدنية في فزان والتي جاءت استطلاعات المستر فرستيخه ، خبيرنا الجيولوجي مؤيدة لها دفعتنا الى البحث عن مؤسسة ربما تهتم باستغلال الخامات المعدنية المذكورة.

واثناء زيارة مدير عام هذه الوزارة الاخيرة لالمانيا اتصل بشركة فريد كروب الالمانية المشهورة بصناعة الصلب وقد ابدت اهتمامها بالموضوع وبعد تبادل المكاتبات بين الوزارة و الشركة المذكورة وافقت الشركة على ارسال بعثة من الخبراء الجيولوجيين الى البلاد لاجراء استطلاع اولي تقرر بعده الشركة الاقدام على استغلال المعدن المذكور او عدمه.

وطبقا للتقديرات التي وردتنا من الشركة والتي جاءت مقاربة لتقديرات خبيرنا الجيولوجي ، تبلغ التزامات الحكومة الليبية من تكاليف هذا الاستطلاع حوالي ٥٠٠٠ ج ل. عدا ما ستتكبده شركة كروب وهو ٤٠ ألف مارك المانية.

وحيث ان هذه الوزارة لا يتوفر لديها في الوقت الحاضر الاعتمادات اللازمة لتغطية هذه النفقات وحيث ان لجنة الانشاء الليبية الامريكية قد سبق وان خصصت مبلغا لمشروع التنقيب عن المعادن في ليبيا ، ذلك المشروع الذي تعتبر هذه الوزارة الوكالة المنفذة له ، والمستر غوردون خير بعثتكم الجيولوجي رئيسا له فاننا نرجو تخصيص مبلغ ٥٠٠٠ ج ل. من اعتمادات هذا المشروع للانفاق على الاغراض الاستطلاعية التي ستقوم بها شركة فريد كروب وافادتنا بذلك في اقرب وقت ممكن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

(رجب لبن كاطو)
وزير الاقتصاد الوطني

صورة للعلم الى / حضرة السيد المحترم
رئيس مجلس الوزراء / بنغازي
رئيس لجنة الانشاء الليبية الامريكية / بنغازي
مدير قسم الزراعة وموارد المياه بالصالحين
المشتركة / طرابلس

ع.ن.٢٠

ملحق رقم (2) مراسلة رجب بن كاطو وزير الاقتصاد الوطني إلى السيد غوردن رئيس بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا بتاريخ 12 مايو 1958م بشأن استطلاع خامات الحديد بمنطقة وادي الشاطي.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

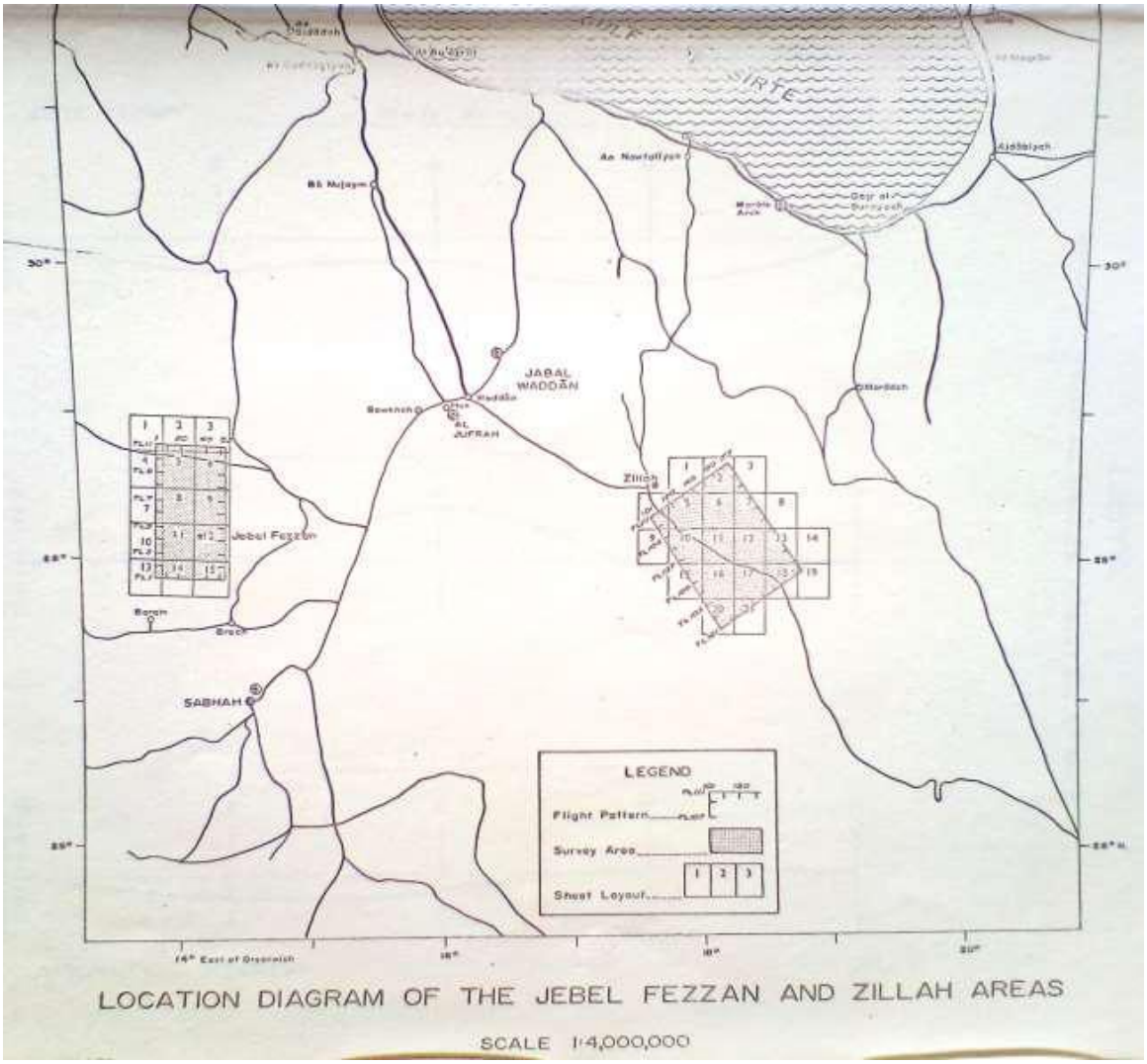

ملحق رقم (3) خريطة جوية مأخوذة عن عملية مسح جيوفيزيائية جوية موحدة لمنطقتي فزّان و زلة لأجل وزارة الصناعة والتنمية الريفية في المملكة الليبية، سبتمبر 1957م–يونيو 1966م.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

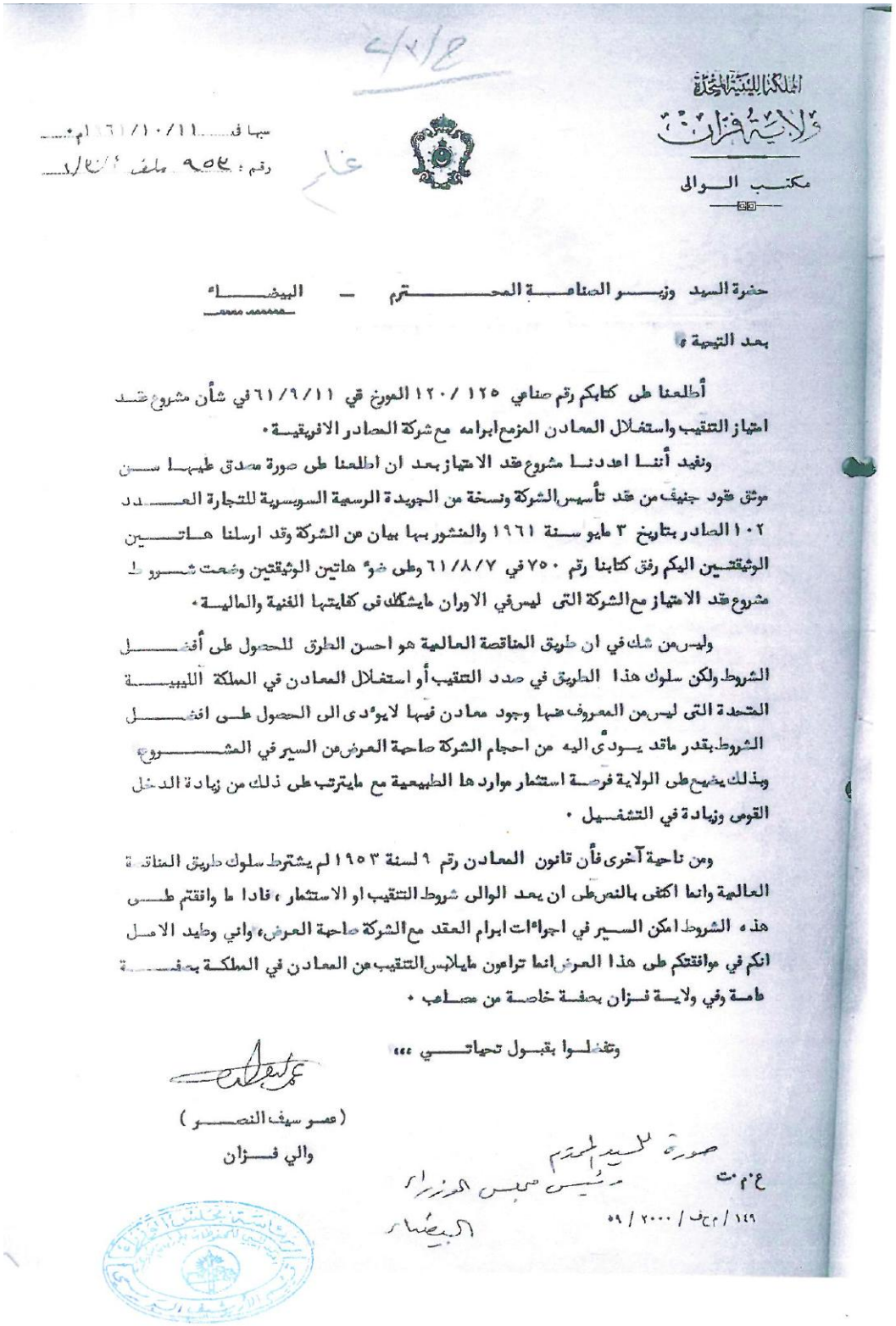

المملكة الليبية المتحدة
ولاية فزان
مكتب الوالي

سبها في ١٩٦١/١٠/١١م
رقم: ٩٥٢ ملف ٢/٤/١

حضرة السيد وزير الصناعة المحترم — البيضاء

بعد التحية ،

أطلعنا طى كتابكم رقم صناعي ١٢٥ / ١٢٠ المورخ في ٦١/٩/١١ في شأن مشروع عقد امتياز التنقيب واستغلال المعادن المزمع ابرامه مع شركة المصادر الافريقية .

ونفيد أننا اعددنا مشروع عقد الامتياز بعد ان اطلعنا طى صورة مصدق عليها من موثق عقود جنيف من عقد تأسيس الشركة ونسخة من الجريدة الرسمية السويسرية للتجارة العدد ١٠٢ الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦١ والمنشور بها بيان من الشركة وقد ارسلنا هاتين الوثيقتين اليكم رفق كتابنا رقم ٧٥٠ في ٦١/٨/٧ وطى ضوء هاتين الوثيقتين وضعت شروط مشروع عقد الامتياز مع الشركة التى ليس في الاوران مايشكك فى كفايتها الفنية والمالية .

وليس من شك في ان طريق المناقصة العالمية هو احسن الطرق للحصول طى أفضل الشروط ولكن سلوك هذا الطريق في صدد التنقيب أو استغلال المعادن في المملكة الليبية المتحدة التى ليس من المعروف عنها وجود معادن فيها لايؤدى الى الحصول طى افضل الشروط بقدر ماقد يؤدى اليه من احجام الشركة صاحبة العرض عن السير في المشروع وبذلك يضيع طى الولاية فرصة استثمار مواردها الطبيعية مع مايترتب طى ذلك من زيادة الدخل القومى وزيادة في التشغيل .

ومن ناحية أخرى فأن قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ لم يشترط سلوك طريق المناقصة العالمية وانما اكتفى بالنص طى ان يعد الوالى شروط التنقيب او الاستثمار ، فاذا ما وافقتم طى هذه الشروط امكن السير في اجراءات ابرام العقد مع الشركة صاحبة العرض، واني وطيد الامل انكم في موافقتكم طى هذا العرض انما تراعون مايلابس التنقيب عن المعادن في المملكة بصفة عامة وفي ولاية فزان بصفة خاصة من صعاب .

وتفضلوا بقبول تحياتي ،،،

(عمر سيف النصر)
والي فزان

ع م ت
١٤٩ / م ف / ٢٠٠٠ / ٥٩

صورة للسيد المحترم
رئيس مجلس الوزراء
البيضاء

ملحق رقم (4) مراسلة عمر سيف النصر والي فزّان إلى وزير الصناعة بتاريخ 11 أكتوبر 1961م بشأن مراجعة شروط إبرام عقد امتياز التنقيب مع شركة المصادر الأفريقية.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

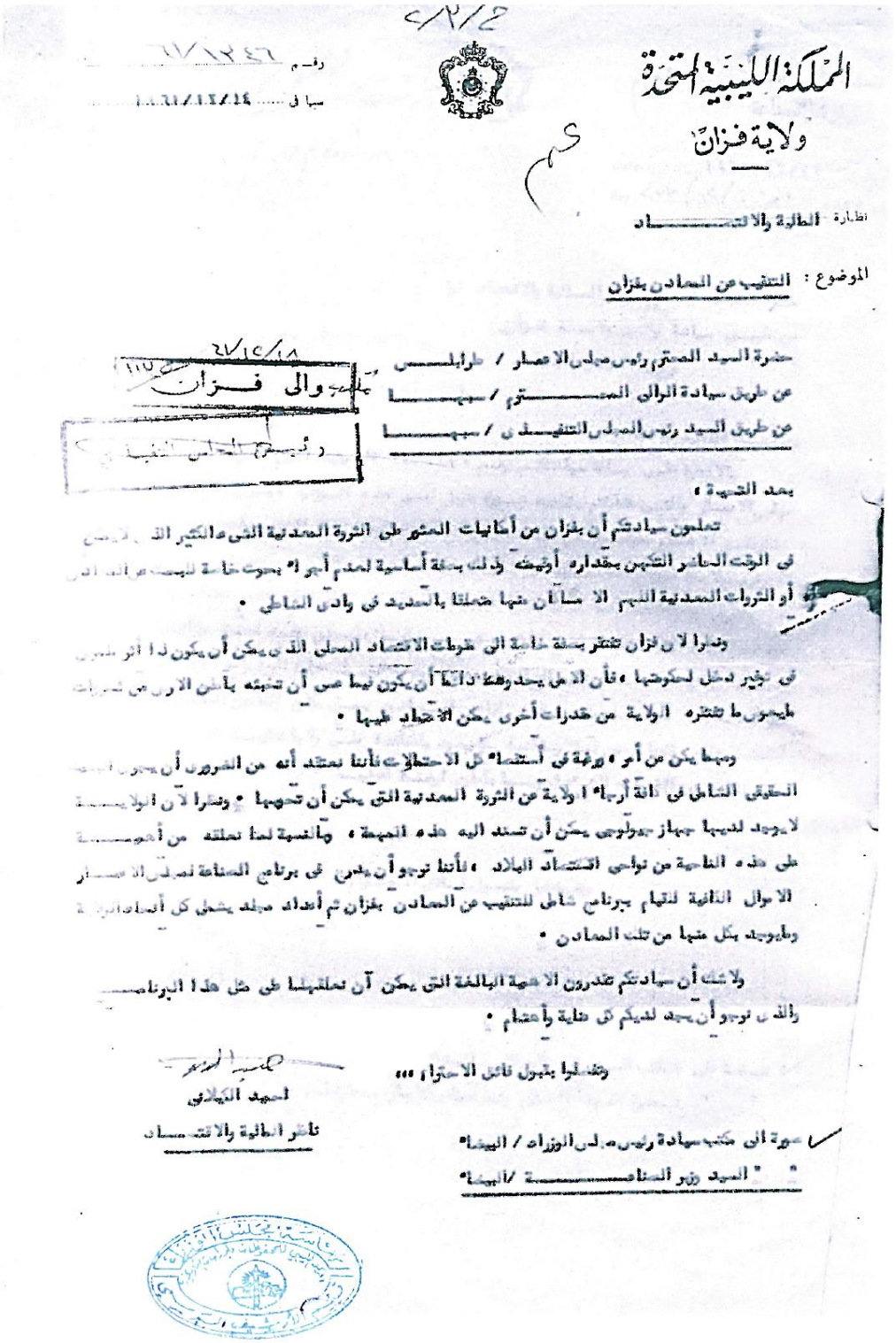

المملكة الليبية المتحدة

ولاية فزان

نظارة المالية والاقتصاد

الموضوع : التنقيب عن المعادن بفزان

حضرة السيد المحترم رئيس مجلس الاعمار / طرابلس

عن طريق سيادة الوالي المحترم / سبها

عن طريق السيد رئيس المجلس التنفيذي / سبها

والي فزان

بعد التحية ،

تعلمون سيادتكم أن بفزان من أمكانيات العثور على الثروة المعدنية الشيء الكثير الذي لم يبحث في الوقت الحاضر التكهن بمقداره أو نوعه وذلك بصفة أساسية لعدم إجراء بحوث خاصة لهذه المعادن أو الثروات المعدنية التي لم يسبق أن عثر عليها بصفة أكيدة في وادي الشاطئ .

ونظرا لأن فزان تفتقر بصفة خاصة الى موارد الاقتصاد المحلي الذي يمكن أن يكون ذا أثر كبير في تكوين دخل لحكومتها ، فأن الأمل يحدوها دائما أن يكون نبأ عن أن تحتويه باطن الأرض من ثروات طبيعية ما تفتقره الولاية من قدرات أخرى يمكن الاعتماد عليها .

وبما يكن من أمر ، ورغبة في استكمال كل الاحتمالات فأننا نعتقد أنه من الضروري أن يجري التحقيق الشامل في ذات أرجاء الولاية عن الثروة المعدنية التي يمكن أن تحتويها . ونظرا لأن الولاية لا يوجد لديها جهاز حكومي يمكن أن تسند اليه هذه المهمة ، وبالنسبة لما تعلقه من أهمية على هذه الناحية من نواحي اقتصاد البلاد ، فأننا نرجو أن يدرج في برنامج الصناعة لمجلس الاعمار الاموال الكافية لقيام برنامج شامل للتنقيب عن المعادن بفزان ثم أعداد مجلد يشمل كل أعمال الدراسة والتوجيه بكل منها من تلك المعادن .

ولا شك أن سيادتكم تقدرون الاهمية البالغة التي يمكن أن تعلقها على مثل هذا البرنامج والذي نرجو أن نجد لديكم كل عناية واهتمام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

أحمد الكيلاني

ناظر المالية والاقتصاد

صورة الى مكتب سيادة رئيس مجلس الوزراء / البيضاء

" " السيد وزير الصناعة / البيضاء

ملحق رقم (5) مراسلة أحمد الكيلاني ناظر المالية والاقتصاد بولاية فزّان عن طريق والي فزّان إلى رئيس مجلس الإعمار بتاريخ 14 ديسمبر 1961م بشأن طلب تولي المجلس أعمال التنقيب عن المعادن في الولاية بإدراج الأموال الكافية لذلك.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

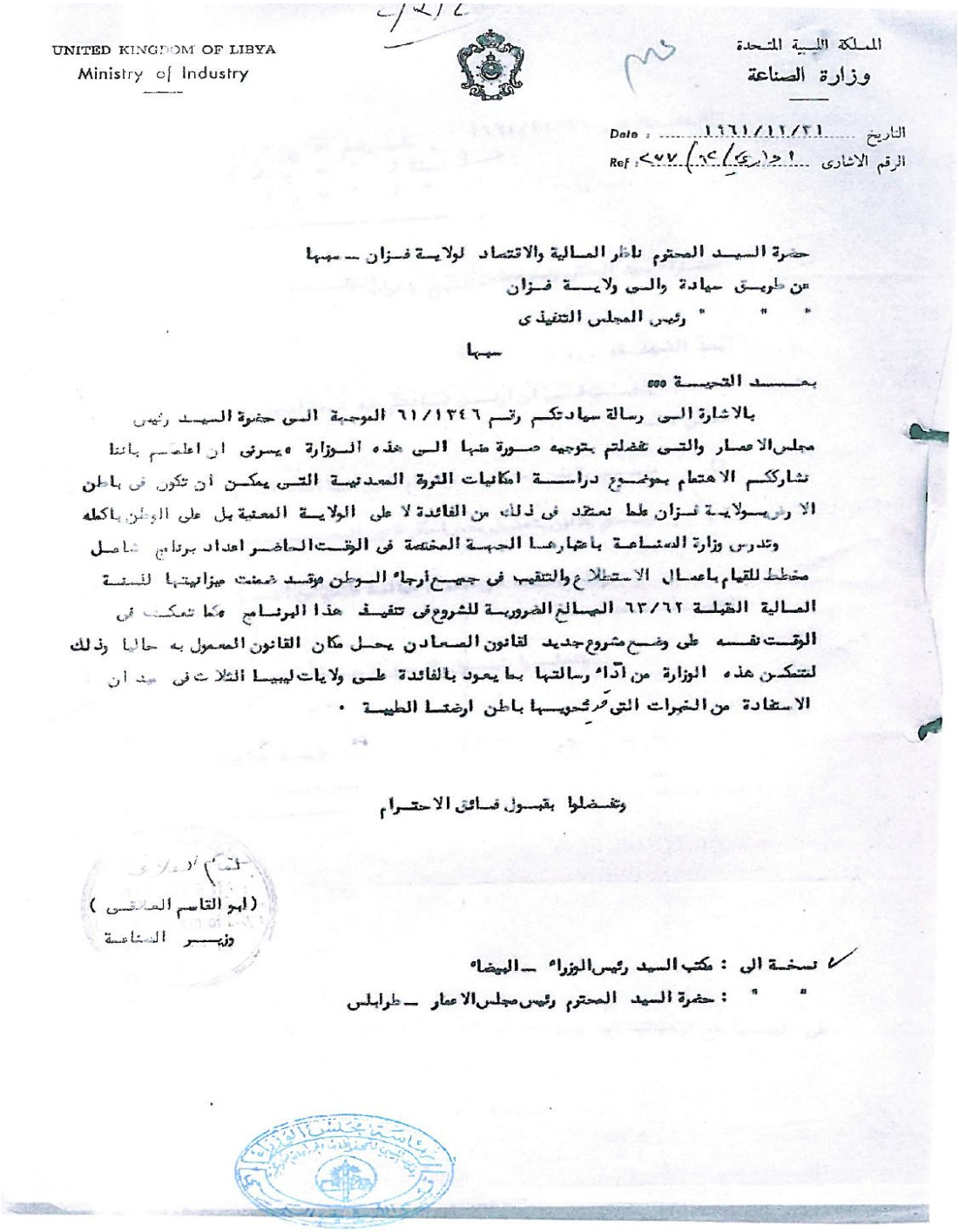

UNITED KINGDOM OF LIBYA
Ministry of Industry

المملكة الليبية المتحدة
وزارة الصناعة

التاريخ Date : ١٩٦١/١٢/٢١
الرقم الاشارى Ref : ٢٧٧/٢٤/٤ (جارى)

حضرة السيد المحترم ناظر المالية والاقتصاد لولاية فزان ـ سبها
عن طريق سيادة والى ولاية فزان
" " رئيس المجلس التنفيذى
سبها

بعد التحية ...

بالاشارة الى رسالة سيادتكم رقم ٦١/١٣٤٦ الموجهة الى حضرة السيد رئيس مجلس الاعمار والتى تفضلتم بتوجيه صورة منها الى هذه الوزارة يسرنى ان اعلمكم بانه تشاركنى الاهتمام بموضوع دراسة امكانيات الثروة المعدنية التى يمكن أن تكون فى باطن الارض بولاية فزان فلا تعتقد فى ذلك من الفائدة لا على الولاية المعنية بل على الوطن باكمله وتدرس وزارة الصناعة باعتبارها الجهة المختصة فى الوقت الحاضر اعداد برنامج شامل مخطط للقيام باعمال الاستطلاع والتنقيب فى جميع أرجاء الوطن وقد ضمنت ميزانيتها للسنة المالية المقبلة ٦٣/٦٢ المبالغ الضرورية للشروع فى تنفيذ هذا البرنامج هكذا تمكنت فى الوقت نفسه على وضع مشروع جديد لقانون المعادن يحل مكان القانون المعمول به حاليا وذلك لتتمكن هذه الوزارة من أداء رسالتها بما يعود بالفائدة على ولايات ليبيا الثلاث فى ميدان الاستفادة من الخيرات التى تحويها باطن ارضنا الطيبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(ابو القاسم العلاقى)
وزير الصناعة

نسخة الى : مكتب السيد رئيس الوزراء ـ البيضاء
" " : حضرة السيد المحترم رئيس مجلس الاعمار ـ طرابلس

ملحق رقم (6) مراسلة أبوالقاسم العلاقي وزير الصناعة إلى ناظر المالية والاقتصاد لولاية فزّان عن طريق والي ولاية فزّان ورئيس المجلس التنفيذي بتاريخ 21 ديسمبر 1961م بشأن تضمين ميزانية برنامج التنقيب والاستطلاع الوطني الشامل في موازنة العام 1963/1962م.